

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية
قسم اللغة العربية وآدابها

الشاطبي النحوي في ضوء شرحه لألفية ابن مالك

إعداد:

موتامباي رجب أهونغومو هارون مسامبا

إشراف:

د. ناصر إبراهيم النعيمي

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشاطبي النحوي في ضوء شرحه لألفية ابن مالك

**THE GRAMMARAIN SHATIBI THROUGH HIS
COMMENTARY ON ALFIYYAT OF IBN MALIK**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة والنحو

إعداد:

موتامباي رجب أهونغومو هارون مسامبا

أعضاء لجنة المناقشة

- د. ناصر إبراهيم النعيمي..... مشرفاً ورئيساً
د. محمود مبارك عبيدات..... عضواً
د. منير تيسير شطناوي..... عضواً

الإهداء

إلى أبي وأمي اللذين ربياني صغيراً، وعلماني، واحتضناني.

إلى شيوخ وأساتذتي الذين نهلت من معين علومهم، حتى ارتويت.

إلى إخواني وأخواتي الألى وقفوا بجانبني، وآزرني، وقوا ساعدي.

إلى محبي العربية وعاشقيها.

شكر وتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أشكر الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، بعد ظروف صعبة مرتت بها، فله

الحمد أولاً وآخراً.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الأمير غازي بن محمد حفظه الله تعالى؛

على دعمه المتواصل للعلم والعلماء، وللطلاب المغتربين.

وأهدي خالص شكري إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية التي احتضنتنا، ورعتنا،

ووفرت لنا كل سبل العلم. وأخص بالشكر رئيسها وبهجتها الأستاذ الدكتور الشيخ عبد

الناصر أبو البصل صاحب الأيدي البيضاء.

وإن أنس لا أنس شكر أستاذي المشرف الدكتور ناصر إبراهيم النعيمي، الذي كان

نعم الموجه والمشرف، وصبر علي في هذه الرسالة صبراً يعجز لساني عن شكره.

وفي الختام أقدم باقة معطرة إلى الأساتذة المناقشين: د.محمود عبيدات، ود. منير

شطناوي، على تفضلهما بقراءة رسالتي هذه، ومناقشة صاحبها.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصحيفة
الإهداء.....	ب.....
شكر وتقدير.....	ج.....
فهرس المحتويات.....	د.....
الملخص باللغة العربية.....	ز.....
المقدمة.....	١.....
الفصل الأول: الشاطبي: حياته وعصره.....	٥.....
المبحث الأول: ترجمة الإمام أبي إسحاق الشاطبي.....	٦.....
١_ شيوخه.....	٧.....
٢_ تلاميذه.....	٨.....
٣_ ثناء العلماء عليه.....	٨.....
٤_ مؤلفاته.....	٩.....
٥_ وفاته.....	١١.....
المبحث الثاني: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر المؤلف.....	١١.....

١١	١_ الحالة السياسية.....
١٦	٢_ الحالة الاجتماعية.....
١٩	٣_ الحالة الثقافية.....
٢٢	الفصل الثاني: كتاب " المقاصد الشافية " وأهميته، وتأثره وتأثيره.....
٢٣	أولاً: أهمية كتاب " المقاصد الشافية ".....
٢٩	ثانياً: تأثر الشاطبي بمن سبقه.....
٢٩	١_ مصادر الكتاب.....
٣٤	٢_ الأعلام.....
٣٦	ثالثاً: أثر الشاطبي في الخالفين.....
٤١	الفصل الثالث: منهج الشاطبي في شرح الألفية.....
٤٢	المبحث الأول: السمات والأساليب.....
٤٧	المبحث الثاني: منهج الشاطبي في أصول النحو.....
٤٩	السماع.....
٥٢	القياس.....
٥٣	الإجماع.....
٥٧	المبحث الثالث: منهج الشاطبي في الشواهد النحوية.....

٥٧	القرآن الكريم.....
٦٨	الحديث النبوي.....
٧٩	المبحث الرابع: مذهبه النحوي واجتهاداته.....
٨٨	الفصل الرابع: إمامة مختصرة ببعض شروح الألفية.....
٩٢	شرح ابن الناظم.....
١٠٣	أوضح المسالك.....
١١٤	شرح ابن عقيل.....
١٢٣	شرح الأشموني.....
١٢٩	الخاتمة.....
١٣١	ثبت المصادر والمراجع.....
١٤٣	الملخص باللغة الإنجليزية.....

ملخص الرسالة

الشاطبي نحويًا في ضوء شرحه لألفية ابن مالك

إعداد: مومتبائي رجب هارون

إشراف د. ناصر إبراهيم النعيمي

سعى الباحث في هذه الرسالة إلى تقديم صورة عن جهود الإمام أبي إسحاق الشاطبي النحوية

في كتابه القيم " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " .

وقد انقسم البحث إلى ثلاثة فصول، وعدة مباحث:

الفصل الأول: الشاطبي، حياته وعصره، ويتكون هذا الفصل من:

المبحث الأول ترجمة وافية للمؤلف. وفيه تحدثت عن نشأة الشاطبي، وشيوخه، وتلاميذه،

وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته، وأما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى الحالة

السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره.

ثم أتى بعده الفصل الثاني، وكان الحديث فيه عن كتاب "المقاصد الشافية"

وأهميته، وتأثر مؤلفه بمن سبقه، وأثره فيمن لحقه.

وكان حديثي في الفصل الثالث عن منهج الشاطبي في كتابه، وكان المبحث الأول

عن السمات والأساليب، والمبحث الثاني عن منهج الشاطبي في أصول النحو، والمبحث

الثالث عن مذهب الشاطبي في الشواهد الشعرية، والرابع عن مذهبه واجتهاداته، أما

الفصل الرابع ففيه إلمامة مختصرة ببعض شروح ألفية ابن مالك أما الخاتمة فقد أشرت

فيها إلى أهم النتائج التي توصلت إليها، وتضمنت أيضا توصيات واقتراحات من

الباحث.

المقدمة

شغفت مذ الصغر - ولا أزال - بالنحو العربي، فانكببت على كتبه: متونه وشروحه وحواشيه وتقريراته، أنهل منها وأعل، وكلما أوغلت فيه، أدركت عظمة علماء أمتنا، ودقتهم، ورأيت النحو العربي عملاقا أمام نحو الأمم الأخرى.

ومن كتب النحو المهمة التي ملأت الدنيا وشغلت الناس، كتاب الخلاصة الشافية والموسومة أيضا بألفية ابن مالك، فقد أشأم وأنجد، وأشرق وأغرب، فجعلها شدة النحو زادهم، يحفظونها في كتاباتهم ومحاضرتهم، واستبدلوا الذي هو خير بالذي هو أدنى، وهجروا متونا ألفت قبلها، ولم تجد متون ألفت بعدها ساحة وموطئا.

قال ابن المجراد:

مستغرقا درسها في كل أوقاتي	خلاصة النحو لا أبغي بها بدلا
نظما بديعا حوى جل المهمات	قد جمعت لب النحو مختصرا
لم يأت مثل لها يوما ولا ياتي	قل لابن مالك إني قد شغفت بها
له تبوئه في خير جنات	وها أنا أسأل الرحمن مغفرة

ويعد كتاب الخلاصة، المعروف بألفية ابن مالك من أشهر متون النحو، لأنه استطاع أن يجمع معظم أبواب النحو في رجز سهل وواضح، ويحوي خلاصة النحو ولبابه، مع التطرق للخلاف الواقع بين النحاة، وهو مختصر من كتاب ابن مالك الآخر الموسوم بالكافية الشافية الذي يحوي زهاء ألفين وسبعمئة وخمسين بيتا، وقد تلقى العلماء ألفية ابن مالك بالقبول والاستحسان، وتعددت جهودهم في هذا الكتاب، فمنهم من شرحه، ومنهم من خرج شواهد، ومنهم من أكمله نظما وذيّل عليه، ومن هؤلاء الشراح الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وسمى شرحه: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وهو أعظم شروح الألفية كما يرى أحمد بابا التتبيكتي.

ولكن ما منهج الشاطبي في شرحه للألفية، وهل كانت له آراء خاصة فيه أم كان مقلدا في كل الكتاب من سبقه من الشراح، وما علاقة نظرية المقاصد بكتاب "المقاصد الشافية".

أهمية الدراسة:

الإمام أبو إسحاق الشاطبي عالم ذو مكانة في الحضارة الإسلامية، وعرف أكثر ما عرف بكونه فقيها أصوليا، وكتابه "الموافقات" و "الاعتصام" يشهدان له بعلو الباع، ورسوخ القدم في العلوم الشرعية، على أن الشاطبي لم يكن فقيها أصوليا فحسب، بل كان متضلعا من علوم العربية أيضا، وله فيها مؤلفات تنم عن علم

غزير، ولكن الباحثين اشتغلوا بفقهم، ولم ينتفتوا إلى منزلته في علوم اللغة، فجاءت هذه الدراسة لبيان منزلة الشاطبي النحوي، وتجليه قيمة كتابه المقاصد الشافية، وهي أول دراسة للجانب النحوي عند الشاطبي بحسب اطلاعي.

أهداف الدراسة:

أولاً: ترجمة الشاطبي ترجمة تبين منزلته في العلم.

ثانياً: الكشف عن أثر علمي من آثار حضارتنا العربية الإسلامية، وقيمة هذا الأثر.

ثالثاً: بيان منهج الشاطبي في كتابه واجتهاداته فيه.

الدراسات السابقة:

كان كتاب " المقاصد الشافية" حبيس الخزائن لفترة طويلة، ولم يك متوافراً بين أيدي القراء والباحثين، ولم ير النور إلا قبل سنة؛ لذا لم أقف على دراسة تناولت الجانب النحوي عند الشاطبي، والسبب يعود إلى الأسباب التي ذكرتها آنفاً، ولكن هناك دراسات للجانب الفقهي والأصولي والمقاصدي عند الشاطبي، وهي كثيرة، منها " الشاطبي ومقاصد الشريعة" للحمادي العبيدي، و " نظرية المقاصد عند الشاطبي" لأحمد الريسوني. وهي دراسات تختلف عن دراستي للجانب النحوي عند الشاطبي.

منهج البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول، وعدة مباحث:

الفصل الأول: الشاطبي، حياته وعصره، ويتكون من:

المبحث الأول: ترجمة وافية للمؤلف.

المبحث الثاني: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره.

الفصل الثاني: كتاب "المقاصد الشافية و" وأهميته، وتأثر مؤلفه بمن سبقه، وأثره

فيمن لحقه.

الفصل الثالث: منهج الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك:

المبحث الأول: السمات والأساليب.

المبحث الثاني: منهج الشاطبي في أصول النحو.

المبحث الثالث: مذهب الشاطبي النحوي.

الفصل الرابع: إمامة مختصرة ببعض شروح الألفية

الفصل الأول: الشاطبي، حياته وعصره:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الشاطبي.

المبحث الثاني: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية

في عصر الشاطبي.

حياة الإمام أبي إسحاق الشاطبي:

هو الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي^(١) الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي^(٢).

لم تُسلط - كتب التراجم المعتمدة - الأضواء على مكان ولادته، ولا عن تاريخها، ولا عن كيفية نشأته، إلا أن الذي يبدو أن أصله كان من مدينة شاطبة^(٣)، وأنه ولد في مدينة غرناطة، قبيل سنة ٧٢٠ هـ^(٤)

نشأ على حب العلم، ومتابعة الدرس منذ نعومة أظفاره، حدثنا هو بذلك في مقدمة كتابه الاعتصام، نقطف من ذلك قوله: " لم أزل منذ فُتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته، وشرعياته، وأصوله، وفروعه، لم أقصر منه على علم دون علم، ولا أفردت عن أنواعه نوعاً دون آخر حسبما اقتضاه الزمان والإمكان..."^(٥)

(١) لخم قبيلة عربية، أصلها من القحطانية من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية، ومنهم من دخل بلاد الأندلس، ثم كان لبقاياهم ملك بإشبيلية من الأندلس، وهي دولة ابن عباد. انظر: صفة جزيرة العرب ص(٢٧١)، ولسان العرب مادة (ل خ م)، ومعجم قبائل العرب (١٠١١/٣، ١٠١٢) (٣٦٥/٥).

(٢) انظر نيل الابتهاج ص (٤٦)، وشجرة النور الزكية ص (٢٣١)، وإيضاح المكنون (١٢٧/٢)، والأعلام (٧٥/١)، ومعجم المؤلفين (١١٨/١)، ودرة الحجال (١٨٢/١)، وفهرس الفهارس (١٩١/١)، وبرنامج المجاري (١١٦/١).

(٣) مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، خرج منها خلق من الفضلاء. انظر: معجم البلدان (٣٥١/٣).

(٤) انظر: فتاوى الإمام الشاطبي، ص (٣٢).

(٥) الاعتصام (٣١/١).

١_ شيوخه:

تلمذ الإمام أبو إسحاق الشاطبي على جماعة من العلماء، ذكر منهم بعض المعاصرين أربعة وعشرين شيخاً^(١)، أكتفي بذكر من ذكرهم العلامة أحمد بابا التبتكي، حيث قال: " أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم الإمام المفتوح عليه فيونها ابن الفخار البيري^(٢)، والإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السبتي^(٣)، والإمام المحقق أعلم أهل وقته الشريف أبو عبد الله التلمساني^(٤)، والإمام علامة وقته بالإجماع أبو عبد الله المقري^(٥)، وقطب الدائرة الإمام الشهير أبو سعيد ابن لب^(٦)، والإمام الجليل ابن مرزوق الجد^(٧)، والعلامة المحقق المدرس المدرس الأصولي أبو علي منصور بن محمد الزاوي^(٨)، والعالم المفسر المؤلف أبو عبد الله البنسي^(٩)، والعلامة الرحلة الخطيب أبو جعفر الشقوري^(١٠)، والعالم الحافظ الفقيه أبو العباس القباب^(١١)، والمفتي المحدث أبو عبد الله الحفار^(١) وغيرهم^(٢).

(١) انظر: دراسة الدكتور أبي الأجنان لكتاب الإفادات والإنشادات، ص (٢٠ - ٢٦).
(٢) انظر: ترجمته في نفح الطيب (٣٥٥/٥)، وبغية الوعاة (١٧٤/١).
(٣) انظر: ترجمته في نيل الابتهاج، ص (٤٧)، وبغية الوعاة (٣٩/١)، ونفح الطيب (١٨٩/٥).
(٤) انظر: نيل الابتهاج ص (٢٥٥).
(٥) انظر: ترجمته في برنامج المجاري، ص (١١٩ - ١٢١)، والإحاطة (١٩١/٢)، ونفح الطيب (٢٠٣/٥).
(٦) انظر: ترجمته في بغية الوعاة (٢٤٣/٢)، ونفح الطيب (٥٠٩/٥).
(٧) انظر: ترجمته في الإحاطة (١٠٣/٣).
(٨) انظر: ترجمته في برنامج المجاري، ص (١١٩).
(٩) انظر: ترجمته في الإحاطة (٣٨/٣)، وبغية الوعاة (١٩١/١).
(١٠) انظر: ترجمته في برنامج المجاري ص (١٢٥).
(١١) انظر: ترجمته في نيل الابتهاج، ص (٧٢).

٢_ تلاميذه:

قال أحمد بابا التنبكتي: " أخذ عنه جماعة من الأئمة كالإمامين العلامتين أبي يحيى ابن عاصم الشهير^(٣)، وأخيه القاضي المؤلف أبي بكر بن عاصم^(٤)، والشيخ أبي عبد الله البياني^(٥)، وغيرهم^(٦) .

ومن غير هؤلاء أبو عبد الله محمد بن محمد المجاري الأندلسي^(٧)، وأبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي^(٨)، وأبو الحسن علي بن سمعت، الذي أجازته الإمام الشاطبي إجازة عامة^(٩) .

٣_ ثناء العلماء عليه:

قال تلميذه أبو عبد الله المجاري: "الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي " ^(١٠) .

وقال عنه أحمد بابا التنبكتي: "الإمام العلامة، المحقق القدوة، الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً مفسراً، فقيها محدثاً، لغويًا بيانيًا، نظرًا ثبثًا، ورعا صالحًا

(١) انظر: ترجمته في برنامج المجاري، ص (١٠٤)، ونفح الطيب (٦/٦٩٤ - ٥/٥١٣، ٤٢٩).

(٢) نيل الابتهاج، ص (٤٧، ٤٨).

(٣) انظر: ترجمته في نفح الطيب (٦/٤٨٨).

(٤) انظر: ترجمته في نفح الطيب (٥/١٩).

(٥) انظر: ترجمته في نيل الابتهاج، ص (٣٠٨).

(٦) نيل الابتهاج ص (٤٩).

(٧) انظر: ترجمته في مقدمة أبي الأجدان لبرنامج المجاري ص (٣٢)، وانظر: برنامج المجاري، ص (١١٦).

(٨) انظر: ترجمته في المرجع السابق، ص (٧٦).

(٩) انظر: الإفادات والإنشادات، ص (٢٧).

(١٠) برنامج المجاري، ص (١١٦).

زاهدًا، سنيا إماما مطلقا، باحثا مدققا جدليا، بارعا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات...^(١)

٤ _ مؤلفاته:

ألف الإمام أبو إسحاق الشاطبي تآليف نفيسة في موضوعها ومضمونها " اشتملت على تحرير للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد"^(٢) نشير إليها فيما يأتي:

١- **الموافقات:** وهو كتاب معدود في أصول الفقه، وكان مؤلفه قد سماه "عنوان التعريف بأسرار التكليف"؛ لأجل ما أودع فيه من الأسرار التكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفية^(٣) لكن بعض شيوخ الشاطبي أخبره برؤيا جعلت الإمام الشاطبي يسمي هذا الكتاب باسم "الموافقات"^(٤). وهو كتاب عظيم القدر جليل النفع، أثنى عليه المتقدمون من العلماء^(٥)، والمتأخرون، وكُتبت حوله الدراسات العلمية^(٦)، واختصره بعض العلماء^(٧)، ونظمه بعض تلاميذ المؤلف^(٨).

(١) نيل الابتهاج، ص (٤٦، ٤٧).
 (٢) انظر: نيل الابتهاج، ص (٤٨).
 (٣) انظر: الموافقات (١٠/١).
 (٤) انظر: المصدر نفسه (١٠/١، ١١).
 (٥) انظر بعض ما قيل فيه في مقدمة كتاب الإفادات والإنشادات، ص (٣١) وانظر ثناء أحمد بابا عليه في نيل الابتهاج، ص (٤٨).
 (٦) انظر: الموافقات (٣٦/١) مقدمة مشهور حسن.
 (٧) انظر: المرجع السابق (٣٣/١) مقدمة مشهور حسن.
 (٨) انظر: مقدمة الإفادات والإنشادات، ص (٣١).

٢- **الاعتصام**: وهو كتاب في غاية الإجادة^(١)، تناول فيه الإمام أبو إسحاق الشاطبي موضوع البدع، وبحثها بحثاً علمياً، وسبرها بمعيار الأصول الشرعية.

٣- **الإفادات والإنشادات**: وهو كتاب لطيف الحجم يبدو المؤلف بإفادة يتبعها بإنشادة، وقد جمع فيه المؤلف طرفاً وتحفا وملحاً أدبية، وهو مطبوع بتحقيق أبي الأجناب.

٤- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**^(٢): نسبه إليه تلميذه المجاري باسم "شرح رجز ابن مالك"^(٣)، وأشار إليه أحمد بابا التنبكتي بقوله: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم"^(٤).

٥- **كتاب المجالس**: شرح فيه كتاب البيوع من صحيح الإمام البخاري، ذكر ذلك أحمد بابا، وقال: "فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله"^(٥).

٦- **عنوان الإتفاق في علم الاشتقاق**: نسبه إليه أحمد بابا، وإسماعيل باشا^(٦).

٧- **أصول النحو**: نسبه إليه أيضاً أحمد بابا^(٧)، وقال عن الكتابين: "وقد ذكرهما معا في شرح

(١) انظر: نيل الابتهاج، ص (٤٨).

(٢) وهو كتابنا الذي نبحت فيه.

(٣) انظر: برنامج المجاري، ص (١١٨).

(٤) نيل الابتهاج، ص (٤٨).

(٥) نيل الابتهاج، ص (٤٨).

(٦) انظر: المرجع السابق، ص (٤٨)، وإيضاح المكنون (١٢٧/٢).

(٧) انظر: نيل الابتهاج، ص (٤٨، ٤٩).

شرح الألفية، ورأيت في موضع آخر أنه أُنُتلف الأول في حياته، وأن الثاني أُتلف أيضا^(١)

٨- وله فتاوى كثيرة : ذكر ذلك أحمد بابا^(٢)، وأورد طائفة منها الدكتور أبو الأجفان في مقدمة كتاب الإفادات والإنشادات، وكذلك في آخره^(٣)، وقد أوردتها غيره من المتقدمين^(٤)، وجمعها أبو الأجفان باسم "فتاوى الإمام الشاطبي".

٥_ وفاته:

توفي الإمام الشاطبي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة ٧٩٠ هـ في عهد السلطان محمد بن يوسف بن إسماعيل^(٥)

الحالة السياسية:

إن الإمام الشاطبي - رحمه الله - قد عاش في ظل مملكة غرناطة الإسلامية^(٦) في القرن الثامن الهجري ، في كورة البيرة^(٧) ، وكانت غرناطة تابعه لها، ثم خرجت

(١) نيل الابتهاج، ص (٤٩).
 (٢) انظر: المرجع السابق (٤٩).
 (٣) انظر: ص (٤٦ - ٥٢) (١٧٦ - ١٧٨).
 (٤) انظر: المعيار (٢٦/١، ٢٩، ٢٧٨، ٣٢٧) (٢٩٢/٢، ٤٦٨، ٥١١، ٥١٢).
 (٥) انظر: المجاري، ص ١٢٢، ونيل الابتهاج ٣٧/١.
 (٦) قال لسان الدين بن الخطيب: " يقال: غرناطة ، وإغرناطة وكلاهما أعجمي " .
 وفي معجم البلدان ١٩٥٤ : " غرناطة: بفتح اوله وسكون ثانيه ، ثم نون وبعد الألف طاء مهمله، وإغرناطة بالألف أوله أسقطها العامة . ومعنى غرناطة: رمانة ، بلسان عجم الأندلس سمي البلد لحسنه بذلك ، وهي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها " .
 وقيل : ناطة: اسم قرية قديمة كانت تقع على مقربة من البيرة ، وغار " مقطع أضافه إليها المسلمون، وقيل سماها البربر بذلك عند نزولهم بها.
 انظر حاشية الإحاطة الأولى ٩١١١
 (٧) مدينة رومانية قديمة بينها وبين غرناطة ٦ أميال .
 انظر: صفة جزيرة الأندلس صفحة ص ٢٩ ومعجم البلدان ٢٤٤١-٢٤٥، واللحة البيرية ص ١٢ .

البيرة عليها أيام الفتن ، وانتقل أهلها منذ أيام الفتنة البربرية عام ٤٠٠ هـ ، ولجأوا إلى مدينة غرناطة فصارت عاصمة (١)

نشأة مملكة غرناطة:

كانت غرناطة قد لبثت في ظل الدولة الأموية قاعدة متواضعة من قواعد الأندلس الجنوبية، ووقعت يومئذ في نصيب البربر (٢) ، واستولى عليها زعيم صنهاجة زاوي بن زييري (٣)، واتخذها دار ملكه واستمر الحكم في ذريته إلى أن عبر المرابطون (٤) البحر إلى الأندلس سنة ٤٨٣ هـ، واستولوا على غرناطة ، وعلى قواعد الأندلس الأخرى ، واستمر المرابطون في حكم الأندلس ستين عاما ، فلما انهارت دولتهم في المغرب جاز الموحدون (٥) إلى الأندلس سنة ٥٤١ هـ (١١٤٧م) واستولوا على القواعد والثغور .

- (١) الإحاطة ٩١١-٩٣ .
- (٢) البربر شعب نزح إلى الشمال من اليمن والشام منذ العصور القديمة ، اعتنقوا الإسلام في أوائل القرن الثامن وكان لهم منذ إسلامهم عدة دول كبيرة مثل : المرابطون والموحدون . انظر: الموسوعة العربية الميسرة ٣٤٢١١- ٢٤٣ .
- (٣) انظر عنه: الإحاطة ٥١٣١١- ٥١٧ وتاريخ ابن خلدون (العبر) ٧٠١١٣ .
- (٤) المرابطون: قوم من البربر أسسوا دولة إسلامية قامت بالمغرب والأندلس (١٠٥٣-١١٤٧م) نشأت في صنهاجة في المغرب ، وارتكز مذهبها الديني على صرامة الأخذ بتعاليم السلف، أسسها أبو بكر بن عمر ١٠٨٧م، ووز فيها يوسف بن تاشفين مؤسس مدينة مراكش الذي جعل منها قاعدته ، واستعان به ملوك الطوائف في الأندلس ، ويعزى إليهم نشر الإسلام في مملكة غانة القديمة بغرب أفريقيا ، واستمدوا هذه التسمية من نظام الرباط . انظر الموسوعة العربية الميسرة ١٧٧٦٢-١٦٧٧ .
- (٥) دولة الموحدين : دولة إسلامية قامت في شمال أفريقيا والأندلس (١١٣٠-١٢٦٩م) أسسها زعيم من البربر اسمه محمد بن تومرت، زار المراكز الدينية في الشرق الإسلامي ، وقرطبة ، وتشبع بالروح الصوفية ، وعاد إلى المغرب ينشر دعوته فانضمت إليه القبائل ، وتآلف منها جيش أصبح عامة الموحدين ، وأصبح المغرب كله دولة واحدة من الأندلس إلى برقة في ليبيا، بعد تغلبهم على المرابطين ، بلغت الدولة مجدها في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور، انهارت دولتهم في الأندلس عقب انتصار الإسبان عليهم ١٢١٢م .

فاضطر المرابطون إلى تسليم غرناطة إليهم سنة ٥٤١ هـ ، فاستمر الموحدون الحكم على المغرب والأندلس إلى أن ساءت أحوال دولتهم، فاهتز سلطانهم في المغرب ، كما اهتز كذلك في الأندلس.

فكانت هذه الظروف سانحة لظهور محمد بن يوسف بن هود الجذامي^(١) وكان ينتمي إلى بيت عريق في الزعامة ، وكانت دعوته: وجوب العمل على تحرير الأندلس من الموحدين والنصارى معا ، والعمل على إحياء الشريعة وسنتها، ودعا للخلافة العباسية ، وخاض معارك ضد الموحدين والنصارى ، فعمل على إنهاء سلطان الموحدين بالأندلس، توفي ٦٣٥ هـ (١٢٣٧م) .

وفي هذا الوقت والجو المضطرب، والأحوال السيئة ، ظهر محمد بن يوسف النصري المعروف بابن الأحمر.

هكذا نشأت مملكة غرناطة الصغيرة من غمرة الفوضى التي سادت البلاد على إثر انهيار سلطان الموحدين، فقد كافح السلطان محمد بن يوسف كفاحا بالغيا في سبيل توطيد مملكته واستقرارها.

الموسوعة المسيرة ١٧٧٢ / ٢ .
 (١) ترجمته في نفع الطيب ٢١٥١١ والإحاطة: ١٢ / ١٢٩ ، وعصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ص ٤١١-٤١٤ ، ونهاية الأندلس ص ٣١ .

ملوك بني الأحمر:

أما السلاطين الذين حكموا في مملكة غرناطة ، فإنني أكتفي بسرد أسمائهم مع وفياتهم في الجملة، إلى عام وفاة الشاطبي : يحدثنا عن ذلك لسان الدين بن الخطيب بقوله: " وجمع الله ما أسأره العدو من الأندلس بعد الخصم على قوم من خيار الأمة من سكان الموسطة القرطبية ، ممن الجهاد شأنهم ، والفلح معاشهم ، والنجدة شهرتهم وإلى سعد بن عبادة سيد أنصار رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

نسبتهم ، يعرفون ببني نصر . فأولهم :

١- الغالب بالله أمير المسلمين أبو عبدالله بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد ابن خميس بن نصر بن قيس الخزرجي الأنصاري ، ملك غرناطة في رمضان من عام ٦٣٥هـ إلى أن توفي عام ٦٧١هـ .

٢- وولي بعده ولده سميه السلطان ثاني ملوكهم أبو عبدالله وطالت مدته إلى أن توفي عام ٧٠١هـ .

٣- وولي بعده ولده وسميه أبو عبدالله محمد، وخلع يوم الفطر من عام ٧٠٨هـ، وتوفي في شوال عام ٧١١هـ.

٤- وولي بعده خالعه أخوه نصر أبو الجيوش ، وارثك أمره ، وطلب الأمر ابن عم

أبيه السلطان إسماعيل بن فرج بن إسماعيل صنو الأمير الغالب بالله أول ملوكهم ،

فتغلب على الإمارة في ثاني ذي القعدة من عام ٧١٣هـ ، وانتقل نصر مخلوعا إلى مدينة وادي آش ، وتوفي عام ٧٢٢ هـ، وتمادى ملك السلطان أبي الوليد إلى ٢٣ من رجب عام ٧٢٥هـ ، ووثب عليه ابن عمه في طائفة من قرابته، فقتلوه ببابه، وخاب فيما أملوه سعيهم، فقتلوا يومئذ.

٥- وتولى ولده محمد، واستمر إلى ذي الحجة من عام ٧٣٤هـ، وقتل بظاهر جبل الفتح بأيدي جنده من المغاربة .

٦- وتولى الأمر بعده أخوه أبو الحجاج يوسف ، ودام ملكه إلى يوم عيد الفطر من عام ٧٥٥هـ، وترامى عليه في صلاته مرور بمدينة في يده فقتله

٧- وقدم لأمره الأكبر من أولاده وخيرة قومه وأفضل الملوك من أهل بيته إلى ليلة الثامن والعشرين من شهر رمضان عام ٧٦٠هـ.

ثار به أخوه بتدبير ابن عم لهما ، عقد له أبوهما على بناته ، وفر ولحق بوادي آش، إلى أن استقر منها بالمغرب . وتمادى ملك أخيه إسماعيل إلى أخريات شعبان من عام ٧٦١هـ ، سطا به ابن العم المذكور ، فقتله بدار ملكه، وفتك به فتكة شنعاء، ألحق به أخا صغيرا له، واستولى على الملك ، وانتقل به إلى فرع آخر (١)

(١) اللحة البدرية في الدولة النصرية ص ٢١-٢٣، والإحاطة ١١٩١١

فغادر ملك محمد بن أبي الحجاج بن أبي الوليد بن نصر إليه في عام ٧٦٣هـ، واستمر ملكه إلى أن توفي عام ٧٩٣هـ، ودامت فتن داخلية حتى سقطت مملكتهم عام ٨٩٧هـ على أيدي نصارى إسبانيا " (١)

وبعد هذا العرض الموجز لملوك بني الأحمر يتضح لنا أن الإمام الشاطبي عاصر أربعة منهم وهم :-

- ١- السلطان أبو الوليد إسماعيل بن فرج بن إسماعيل (٧١٣هـ - ٧٢٥هـ)
- ٢- محمد بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل (٧٢٥هـ - ٧٣٣هـ)
- ٣- يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل (٧٣٤هـ - ٧٥٥هـ)
- ٤- محمد بن يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل (٧٥٥هـ - ٧٩٣هـ).

الحالة الاجتماعية:

قال لسان الدين بن الخطيب في وصف الحالة الاجتماعية في مملكة غرناطة: (يسكن بمملكة غرناطة العرب والبربر والمهاجرة، وكانوا جميعا يتمتعون تمتع الأخوة والصدقة، وكان المجتمع الغرناطي يعيش في رخاء وسعة، تكثر لديهم الأوقات في الشتاء والصيف).

(١) نهاية الأندلس ص ٢٧-٥٤ و ص ١٣٩ وما بعدها

وكان احتفالهم بالأعياد أنيقا، وكانوا يعشقون مباحج الحياة، والحفلات العامة، وكانت الحياة لديهم كأنها سلسلة من الأعياد المتواصلة، وكانت مظاهر التحضر بارزة في بعض عوائدهم وتصرفاتهم، مثل عنايتهم الفائقة بفاخر اللباس في الزينة، وأناقاة المظهر، فتبصرهم في المساجد أيام الجمع كأنهم الأزهار المتفتحة في البطاح الكريمة، تحت الأهوية المعتدلة" (١)

فقد أدى الأمر إلى أن غالوا وبالغوا في الترف ، وانحرفوا عن منهج الاعتدال المشروع ، فانتشر الغناء وذاع، خاصة في المنتديات العامة، حيث يلتقي الشباب بكثرة.

وقد أكد ذلك لسان الدين بن الخطيب في قوله :

" والغناء بمدينتهم فاش حتى في الدكاكين التي تجمع صنائعها كثيرا من الأحداث ... " (٢)

وكذلك قد بلغ التفنن في الزينة عند النساء ذروته بحيث يلفت النظر ، حتى إن لسان الدين ابن الخطيب خاف من أن يكون ابتلاء من الله وفتنة ، فدعا الله أن يسترهم ، ولا يسلبهم لطفه، فقال :

" قد بلغن من التفنن في الزينة لهذا العهد ، والمظاهر بين المصبغات والتنفيس بالذهبيات والديباجيات ، والتماجن في أشكال الحلبي ، إلى غاية نسأل الله أن يغض

(١) انظر: الإحاطة ١٣٥١-١٣٧ ، واللمحة البدرية ص ٢٧

(٢) الإحاطة ١٣٧١ ، واللمحة البدرية ص ٣٨

فيها عين الدهر، ولا يجعلها من قبيل الابتلاء والفتنة ، وأن يعامل جميع من فيها بستره ، ولا يسلبهم خفي لطفه ، بعزته وقدرته" (١)

هذا، وقد توافرت لغرناطة الخبرة في الصناعة والفلاحة ، حتى قويت بذلك صلات اقتصادية وتجارية بينها وبين دول أخرى متجاورة وازدهرت الحركة التجارية لا سيما التجارة الخارجية إلى أن صارت غرناطة من أعظم المراكز التجارية في أوروبا ، " بدرجة أن بعض المؤرخين وصفها بأنها مدينة جميع الأمم " (٢)؛ لأنها كانت تتمتع بثرواتها المعدنية الكثيرة كالحديد والذهب والفضة وغيرها .

هذا ما يتعلق بحياة سكان غرناطة في ذلك العهد ، ولكن هل دام ذلك عليهم ، أم انقلب الأمر؟

الجواب على ذلك يحتاج إلى الرجوع إلى ما قد سبق بيانه من الحالة السياسية وما أصابها من الفتن الداخلية والخارجية ، فإنهم لم يراعوا في نعم الله حقها ، ولم يؤدوا شكرها ، حيث بالغت النساء في الزينة تفننا إلى حد غير مشروع وغير معقول .

فانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية، فاضطرب حبل الأمن وتزعزع، فانقلب عليهم الأمر، وسلب الله منهم نعمة الأمن والرخاء والسعة، وتسرب إليهم الضعف والضييق في الحياة، فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون .

(١) الإحاطة ١٣٩١، واللمحة البدرية ص ٣٩

(٢) نهاية الأندلس ص ٤٤٨

ولعل من أقوى ما يبرز لنا هذا المظهر من حياة سكان غرناطة في ذلك الوقت
أمران : عجز بيت مال المسلمين عن القيام بمهامه^(١) ، وتفكير كثير منهم في
التبادل التجاري مع العدو الإسباني .

الحالة الثقافية:

بعد الفراغ من الكلام على الحالة السياسية والاجتماعية ينبغي الكلام عن

الحالة الثقافية، لنرى هل تأثرت بالحالة الثقافية والسياسية والاجتماعية أم لا؟

" قد كان الجو الثقافي مختلفا اختلافا كبيرا عن الجو السياسي والاجتماعي ذلك أنه
امتاز بالتطور والنضج والإنتاج العلمي الرائع ، وبدأت تحاول - رغم اضطراب
الحالة السياسية والاجتماعية - أن تعمل على وصل ماضيها بحاضرها ، كما هو
الحال في المشرق الإسلامي

ذلك أنه لما قامت مملكة غرناطة بدأت الأندلس حياتها الجديدة تحت ظل

هذه المملكة الجديدة ، وأخذت الحركة الفكرية في النمو والاستقرار ، إذ كان ملوك

بني الأحمر جريا على عادة ملوك الأندلس السالفين من حماية العلوم والآداب ،

(١) قال أحمد بابا التنبكتي - رحمه الله - أثناء ترجمته للشاطبي: " وكان صاحب الترجمة ممن يرى
جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجتهم ، لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس .
كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع ، قال : " توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسله
، ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة لما يأخذه
العدو من المسلمين ، سوى ما يحتاج إليه الناس ، وضعف بيت المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن
في الأندلس ، وإنما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك ، وذلك موكل إلى الإمام " فسئل عنه إمام
الوقت في الفتيا بالأندلس الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب (وهو شيخ الشاطبي) فأفتى أنه لا يجوز ،
ولا يسوغ ، وأفتى صاحب الترجمة بسوغه مستندا إلى المصلحة المرسله معتمدا في ذلك إلى قيام
المصلحة التي إن لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت ، فقد تكلم على المسألة الإمام الغزالي
في كتابه " شفاء الغليل " فاستوفى " .

انظر: نيل الابتهاج في تطريز الديباج ص ٤٩-٥٠ وفتاوي الشاطبي ص ١٨٧

واشتهر مؤسس دولة بني الأحمر برعايته للعلم والآداب ، وكذا كان ولده محمد الفقيه عالما ضليعا ، يعشق مجالس العلم ويؤثر العلماء بعطفه ، ويقرض الشعر "(١).

بلغت الحركة الفكرية والأدبية ذروة ازدهارها في عصر السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل ، وولده السلطان محمد ، وكان السلطان أبو الحجاج عالما بالأدب ، وبارعا بالنثر ، وهو صاحب كتاب " نثير الجمان فيمن ضمنني وإياهم الزمان "(٢) وقد ترجم فيه لأعلام عصره في الشعر والأدب .

مراكز العلم في مملكة غرناطة :

قد حظيت مملكة غرناطة في تلك الفترة بمؤسستين علميتين كبيرتين تقومان بمواصلة أداء مهمتها العلمية والدينية :

أولاهما : الجامع الأعظم :

هذا الجامع التي تتنظم فيه حلقات الدروس ، ويقصده للتعلم ، كما يقصده للتعبد ، جمع كثير من الطلاب النابغين الذين حملوا أعباء التدريس على أكتافهم ، واشتهروا فيما بعد بالعلم والمعرفة والتدين والتقوى والصلاح كما حظي هذا الجامع بالمدرسين المشهورين في ذلك العصر ، ومنهم : أبو سعيد فرج بن لب شيخ الشيوخ في عصره ، وأبو بكر أحمد بن جزي (٣) وغيرهما ، رحمهم الله جميعا .

(١) اللوحة البدرية ص ٣٨.

(٢) انظر: أزهار الرياض ١٨٦١١ وفهرس الفهارس ١٤٤١ ، وإيضاح المكنون ٦٢٥١٢.

(٣) مر ذكرهما عند تعداد مشايخ الشاطبي _ رحمه الله تعالى _ في هذا البحث ص ٧.

ثانيتها: المدرسة الناصرية :

هذه المدرسة تعد من مفاخر السلطان أبي الحجاج يوسف الأول ، التي تدل على مدى اهتمامه البالغ بالعلم والمعرفة ، واعتناؤه بالعلماء وقد استمرت هذه المدرسة في بث العلم والمعرفة إلى آخر عهد المسلمين بالأندلس ، وكذا الجامع الأعظم ، إلى جانب هذين المعلمين يوجد كثير من بيوت العلماء التي كانت وقتئذ تقصد لطلب العلم.

الفصل الثاني: كتاب "المقاصد الشافية"

وأهميته وتأثر مؤلفه بمن سبقه، وأثره فيمن

لحقه.

أولاً: أهمية كتاب " المقاصد الشافية":

إن الحديث عن أهمية كتاب المقاصد الشافية حديث نو شجون، ويكفينا في الاستدلال على الأهمية والمنزلة التي تبوأهما في الدراسات النحوية قول أحمد بابا التتبيكتي: " شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم " (١)

وإن كان صاحب نيل الابتهاج قد احترز في إطلاقه بقوله " فيما أعلم " إلا أنني أعتقد أن الصواب لم يجانبه في إطلاقه ذلك، ولا يكاد يضاهي المقاصد الشافية في توسعه إلا شرح الأشموني على الألفية، وقد مضى منهج الأشموني في شرحه، ومزاياه.

على أن هناك شيئاً هاماً في كلمة التتبيكتي ينبغي أخذه بعين الاعتبار، وهو أن التتبيكتي حصر تفضيل المقاصد، وكونه لم يؤلف مثله، حصر هذا في شروح الألفية، فقال: " لم يؤلف عليها" والضمير في قوله: "عليها" يعود على الألفية. وهذا أيضاً قيد جميل ينبغي عدم إغفاله، وإلا فليست المقاصد الشافية أوسع الكتب النحوية في بسط آراء النحاة ومذاهبهم وتعليقها، والاستطراد، بل يتفوق عليه في هذا كتابان أحدهما لعالم أندلسي مشرقي، والثاني لعالم مصري، أما الأول فهو كتاب أبي حيان الأندلسي: التذييل

(١) نيل الابتهاج، ص ٤٨.

والتكميل في شرح التسهيل^(١)، والثاني هو كتاب ابن ناظر الجيش الموسوم
ب: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد^(٢).

ويمكن إجمال أهمية كتاب المقاصد الشافية في النقاط التالية^(٣) :

١_ هو شرح لكتاب عظيم: فلا شك أن أي شرح يكتسب بعض أهميته من
أهميته المشروح، ولا إخال اثنين يختلفان في أهمية ألفية ابن مالك، ولا أدل
على تلك الأهمية من كثرة ما كتب حولها^(٤) .

٢_ كونه من الشروح الأندلسية النادرة لألفية ابن مالك الأندلسي: فعلى
الرغم من احتفال المشاركة بألفية ابن مالك، إلا أن هذا الكتاب لم يحظ في
الأندلس - موطن مؤلفه - بمثل ما حظي به في المشرق والمغرب^(٥).

وقد وقفت على ثلاثة شروح لأندلسيين على الألفية، الأول: شرح أبي حيان
الأندلسي المسمى: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. إلا أنه لم
يكتمل، وقد أومأنا إلى هذا قبلاً

(١) قال السيوطي في سياق تعداد مؤلفات أبي حيان: " التذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول،
والارتشاف مختصره مجلدان، ولم يولف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى
للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله تعالى به ".
وعلى الرغم من الأهمية القصوى لكتاب التذييل إلا أنه لم يطبع كاملاً حتى الآن، بل حقق منه الدكتور
حسن الهنداوي تسع مجلدات، وهذا يساوي نصف الكتاب تقريباً.

وقد شحن أبو حيان كتابه بالهجوم على ابن مالك.
(٢) حقق الكتاب على شكل رسائل جامعية في جامعة الأزهر، ونشرت تلك الرسائل معاً في أحد عشر
مجلداً في دار السلام في القاهرة، وهو كتاب حافل بالنقول عن النحاة، وقد دافع مؤلفه عن ابن مالك من
هجوم أبي حيان عليه. وبالمناسبة فأبو حيان هو شيخ ابن ناظر الجيش وأستاذه.
(٣) يخطئ بعضهم هذا الاستخدام.

(٤) قد أشرنا إلى بعض ما كتب عن الألفية في الفصل الموسوم بـ : إمامة مختصرة ببعض شروح
ألفية ابن مالك، فراجع غير مأمور .

(٥) أقصد بالمغرب هنا كل بلاد المغرب العربي المعروفة الآن، وأستثني الأندلس.

والثاني: شرح ابن جابر الأندلسي، وهو شرح صغير الجرم، يناسب المبتدئين (١).

والثالث: شرح الشاطبي، وهو موضوع بحثنا ذا.

٣_ مجيئه كخاتمة للمدرسة النحوية الأندلسية: فقد أدركنا أن

الشاطبي عاش في أخريات أيام وجود المسلمين في الأندلس (٢)، وفي أولئك الأيام بلغ النحو أشده في الأندلس، واستوى على سوقه، بعد أن توالى عليه علماء أفذاذ تعهدوه بالتأليف والنظر، كابن عصفور، وابن السيد البطليوسي، وأبي علي الشلوبين، وابن خروف، والسهيلي، وابن الطراوة (٣)، فلما أن جاء الشاطبي كانت مباحث النحو قد نضجت في الأندلس واحتترقت، فاستوعب الشاطبي ذلك كله، وأودع أقوال الأندلسيين في كتابه المقاصد الشافية أحسن إيداع.

وقد عبر الشاطبي عن أقوال الأندلسيين بأساليب مختلفة، فمرة يبهم في أسمائهم، فيقول: "عليه جرى بعض الأندلسيين" (٤)، ويقول: "وقد اعترض عليه في شرح التسهيل بعض شيوخ الأندلس" (٥)، وتارة يصرح

(١) حققه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ونشر في المكتبة الأزهرية للتراث في مجلدين.
 (٢) توفي الشاطبي عام ٧٩٠ هـ، وسقطت الأندلس عام ٨٩٧، أي عن مئة سنة تقريبا عن وفاة الشاطبي.
 (٣) انظر جهود الأندلسيين ومؤلفاتهم في كتاب تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، لشيخنا الدكتور محمد المختار ولد أباه.
 (٤) المقاصد الشافية: ٧٩/١.
 (٥) السابق: ١٥٠/٩.

بأسمائهم، ويسند الأقوال إلى قائلها، والآراء إلى متبنيها، فنسب الأقوال إلى الأبيذي الأندلسي^(١)، وإلى ابن الأخضر الإشبيلي^(٢)، وإلى الأعلام الشنتمري^(٣)، وغيرهم من الأندلسيين.

ووددت لو قامت دراسة بتتبع أقوال الأندلسيين ومذاهبهم النحوية من خلال كتاب المقاصد الشافية.

٤_ الكثرة الكاثرة من أقوال العلماء التي وردت فيه، ولا يقتصر الأمر على أقوال النحاة، بل يتعداه إلى أقوال اللغويين كالجوهري^(٤) إسماعيل بن حماد^(٥)، والفقهاء والأصوليين كالإمام أحمد بن حنبل^(٦) وفخر الدين الرازي^(٧)، والمفسرين كجار الله الزمخشري^(٨).

(١) انظر على سبيل التمثيل: ٢٥٤/١، ١٠٨/٢، ٢٧٧، ٤٨٨، ٣٨٥/٥، ٢٤٣/٦.

(٢) المقاصد الشافية: ١٧٦/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٢٦/٤.

(٤) يابى النحاة تقديم اللقب والكنية على الاسم، وقد عبر ابن مالك عن ذلك في قوله في الألفية:

وَأَسْمَاءُ آتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا

على أنهم يستثنون من ذلك حالة كون الكنية أو اللقب أشهر من الاسم، كقوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ " آل عمران: ٤٥.

وقد ارتكبت ذلك تنبيها عليه، فليعلم.

(٥) فليُنظَر في المقاصد الشافية: ١٥٨/١، ٤٠٢، ٣٧٧، ٣٤/٢، ٢٢٦، ٢٤٠، ١٢١/٤، ٣٦٥، ٤٥٩، ٦٩/٥، ٢٣٤، ٣٤٨، ٦٤٤.

(٦) نفس المصدر: ٤٩٢/٩.

(٧) السابق: ٦٤/٢، ٧٤، ٦٣٧/٣، ٦٣٩.

(٨) فليُنظَر في المقاصد الشافية: ٦/١، ٣٥٦، ٤٥٧، ٥٧٧، ٥٧٨، ٢٧٤/٣، ٤٥٢، ٤٩٥، ٥٠٦، ٣٩/٤، ٥٢١، ٣٣/٥، ٦٣٦، ٦٤٥.

ومما ينبغي التنبيه عليه في ذا المقام أن توصيف العالم الفلاني بأنه من الفقهاء أو المفسرين لا يعني سلب تمكنه من علوم أخرى، فالأمر أغلبي ومبني على الشهرة، على أن القدماء اتسموا بسمة الموسوعية في الفنون والعلوم.

٥_ تتنوع المصادر والكتب التي استمد منها الشاطبي نصوصه ونقوله، وسأخص المصادر بحديث لاحق مستقل، وبعض هذه المصادر والكتب تعد في عداد المفقودات في زمننا هذا.

٦_ غزارة مادته النحوية، وطول نفس المؤلف في طرح المسائل، فكان هذا الشرح أبسط شروح الألفية على الإطلاق، ولنندل على ما ذكرنا بمثال يؤيده، وشاهد يعضده، يقول الشاطبي شارحاً بيت الألفية:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ

يعني أن هذا الفعل - الذي هو كان - يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ، فيصير اسماً لها، ويسمى بذلك، وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك. ولما لم يذكر ما يصير إليه الخبر بعد ذلك احتمل وجهين:

أحدهما: ينصبه على أنه خبر لكان، وكأنه لما لم يحدث للخبر اسم آخر بالنسبة إلى ما عمل فيه، كما حدث للمبتدأ، فسمي اسماً لكان، ترك ذكر ذلك، تنبيهاً على بقاء الاسم الأول، لكن بالإضافة إلى كان لمكان عملها فيه، فيسمى خبر كان، وهذا هو الظاهر من قصده، وهو مراده بلا شك غير أن اللفظ لا يعينه.

والثاني: - وهو بعيد من قصده- أن يريد ما دل عليه ظاهر لفظه من أن خبر المبتدأ تنصبه كان إذا دخلت عليه، ولم يبين وجه نصبه، أهو على

أن يصير خبر كان، أم على غير ذلك؟ لما كان وجه نصبه مختلفا فيه بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون إلى أنه منصوب خبرا لها، فالمبتدأ والخبر معها كالفاعل والمفعول، وذهب الكوفيون إلى أنه ينصب على الحال^(١).

والراجع في مراد الناظم هو الاحتمال الأول، ويدل عليه من كلامه قوله في باب إن:

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ
 إذ لم يقل أحد إن المنصوب في باب إن حال، وإذا ثبت هذا ظهر أنه مخالف للكوفيين، وموافق للبصريين، والدليل على صحة ما ذهب إليه أمران:

أحدهما: أن الخبر يأتي علما نحو: كان أخوك زيدا، وضميرا نحو: ما كان أخوك إلا إياي، واسم إشارة نحو: كان أخوك هذا، وكان زيد غلامك، وبالألّف واللام نحو: كان زيد العاقل الكريم، كما أنه يأتي أيضا نكرة نحو: كان زيد قائما، وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه نكرة، بل وقوعه

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف التي لم تذكر في الإنصاف.

معرفة كثير جدا بحيث لا يحصى، ولو كان حالاً لم يجز ألبتة^(١) وقوعه معرفة قياساً، بل يكون ذلك مسموعاً، فلا يقال: إن الحال أيضاً تأتي معرفة...^(٢) .

٧_ كثرة الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، والأقوال المأثورة عن العرب^(٣)، مما يشكل ثروة لشدة النحو والباحثيه.^(٤)

ثانياً: تأثر الشاطبي بمن سبقه، وأثره فيمن لحقه

يبدو تأثر الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية جلياً من خلال بابين، أحدهما في مصادره التي استقى منها، وورد حياضها، والثاني في الأعلام الألى ورد ذكرهم في أثناء سرد الآراء النحوية؛ لذا سأقتصر في حديثي عن تأثر الشاطبي بمن سبقه على هذين البابين.

مصادر الكتاب:

لم أجد - فيما أعلم - كتاباً نحويّاً تعددت مصادره، كما تعددت مصادر هذا الكتاب، فلم يقف الشاطبي عند الأخذ من مصدر واحد بعينه يستقي منه

(١) أنا أكتب ألبتة بهمزة القطع أخذاً برأي من يقول، وإن خالف الشيخ أحمد بن مأمون البلغيثي ذلك، ومال إلى أنها بهمزة الوصل في رسالة: " قطع الفتنة على من قال بقطع البتة". وليرجع إلى تلك الرسالة لمزيد من البسط في هذه المسألة.
(٢) المقاصد الشافية: ١٣٦/٢-١٣٨..
(٣) ينظر الفهارس التحليلية التي وضعها محققو المقاصد الشافية للآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز وأقوال العرب في الجزء العاشر منه.
(٤) الإضافة هنا لفظية، والمضاف جمع؛ لذا جاز الجمع بين الإضافة وال التعريف.

مادة كتابه، بل اعتمد على عدة مصادر تضافرت واجتمعت لتثمر هذا السفر العظيم، ويمكننا ذكر بعض مصادره فيما يلي:

من تتبع فهرس الكتب الواردة في المقاصد الشافية نستنتج أن مصادر الشاطبي في المقاصد الشافية تنوعت بين كتب في النحو، مثل:

١_ كتاب سيبويه: قرآن النحو، ودستوره الأعظم، وقد أكثر الشاطبي النقل عن هذا الكتاب العظيم، ولا غرو أن يتربع تلكم المنزلة العليا، والمكانة السامية، وقد بلغت نقول الشاطبي عن س^(١) - رحمه الله تعالى - أكثر من ١٧٠٠ موضعا.

وقد ظهر لي أن الإمام الشاطبي يحفظ كتاب سيبويه.

ولم يكتف الإمام الشاطبي بالرجوع إلى نسخة واحدة من كتاب سيبويه، بل رجع إلى نسخ وروايات مختلفة منها: نسخة ابن خروف الأندلسي^(٢)، ونسخة ابن السراج^(٣)، والنسخة المشرقية^(٤)، ورواية الرياحي^(٥).

(١) هذا اختصار للقب سيبويه في كتب النحو، انظر غير مأمور، تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام السلام هارون، ص ٥٨.
 (٢) المقاصد الشافية: ٢/٢٤٧.
 (٣) المصدر السابق: ٨/١١١.
 (٤) السابق: ١/٥٠٨، ٢/١٩٨.
 (٥) المصدر السابق نفسه: ٢/٢٤٧.

٢_ كتاب الأصول، لأبي بكر ابن السراج: وقد ذكره الإمام الشاطبي ست مرات^(١)، وصرح باسمه ولم يذكر كتابه في اثنين وثمانين موضعاً^(٢).

٣_ التذكرة و٤_ الإيضاح و٥_ الإغفال و٦_ البغداديات وغيرها من كتب أبي علي الفارسي.

وقد ذكر الأول ثلاثاً وثمانين مرة^(٣)، والثاني ذكره في أحد عشر موضعاً^(٤)، والثالث في سبعة وعشرين موضعاً^(٥).

٧_ ألفية ابن معطٍ، وهي التي عناها ابن مالك في قوله:

وَنَقُضِي رِضًا بِغَيْرِ سُحْطٍ فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةُ ابْنِ مُعْطِي

وذكرت في المقاصد الشافية ست مرات^(٦).

وهناك كتب نحوية أخرى ورد ذكرها في كتاب المقاصد الشافية.

وكتب في الأدب والشعر، مثل:

١_ أدب الكتاب، لابن قتيبة، ويعرف بأدب الكاتب أيضاً، وورد ذكره في

المقاصد الشافية مرة واحدة^(١).

(١) السابق: ٤٦٦/٤.

(٢) انظر مثلاً المقاصد الشافية: ٨/٣، ٤٠.

(٣) انظر مثلاً المقاصد الشافية: ٥٤/٥.

(٤) المقاصد الشافية: ٥٦٢/١.

(٥) المقاصد الشافية: ٨٠/٣.

(٦) المقاصد الشافية: ١٥٧/٢.

٢_ ذيل الأمالي، لأبي علي القالي، وورد ذكره مرة واحدة في المقاصد الشافية (٢).

٣_ ديوان امرئ القيس، وذكر في موضع واحد (٣).

٤_ ديوان رؤبة، وورد في المقاصد الشافية مرة واحدة (٤).

٥_ ديوان شعر المتلمس، وورد في المقاصد مرة واحدة (٥).

٦_ أبيات المعاني، للأشناداني، وورد مرة واحدة (٦).

٧_ أبيات المعاني، للباهلي، وورد مرة واحدة أيضا (٧).

وثمة كتب أدبية أخرى ورد ذكرها في المقاصد الشافية.

وكتب في لحن العامة والخاصة، مثل:

١_ درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، وورد ذكره في المقاصد الشافية مرة واحدة (١).

-
- (١) المقاصد الشافية: ٦٤٥/٥.
 (٢) المقاصد الشافية: ٣٥٤/١.
 (٣) المقاصد الشافية: ٦٦٧/٣.
 (٤) المقاصد الشافية: ٢٧٢/٢.
 (٥) المقاصد الشافية: ٩٦/٥.
 (٦) المقاصد الشافية: ٢٢٦/٢.
 (٧) المقاصد الشافية: ٤٨٣/٦.

ومعاجم، مثل:

١_ الصحاح للجوهري، وورد ذكره ثماني مرات (٢).

٢_ العين، للخليل بن أحمد وأكملة الليث، ورد ذكره مرة واحدة (٣)

وكتب في التراجم والطبقات، مثل:

١_ طبقات النحويين، للزبيدي، وذكر في المقاصد الشافية مرة واحدة. (٤)

وكتب في التفسير والحديث والفقہ وأصول الفقہ، مثل:

١_ الكشاف، للزمخشري، وذكر مرة واحدة (٥).

٢_ صحيح البخاري، وذكر في المقاصد الشافية أربع مرات (٦)

٣_ مختصر ابن الحاجب الفقهي، وذكر مرتين (٧).

وثمة كتب أخرى في فنون وعلوم متعددة ورد ذكرها في المقاصد، ويكفي أن

نحيط خبراً بأن عدد الكتب الواردة فيها بلغ واحداً وخمسين ومئة.

-
- (١) المقاصد الشافية: ١١٥/٤.
 (٢) انظر مثلاً المقاصد الشافية: ٦٥١/٥.
 (٣) المقاصد الشافية: ٤١٠/٧.
 (٤) المقاصد الشافية: ٤١/١.
 (٥) المقاصد الشافية: ٢٧٤/٦.
 (٦) انظر مثلاً المقاصد الشافية: ٥١٦/٤.
 (٧) انظر مثلاً المقاصد الشافية: ٨٦/١.

الأعلام:

أما الأعلام فقد نقل الشاطبي في المقاصد الشافية عن أبرز أعلام البصرة مثل: سيبويه، وأبي الحسن الأخفش⁽¹⁾، وأبي عمر الجرمي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، والرياشي، وقطرب، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والأخفش الكبير، وأبي القاسم الزجاجي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهم.

كما نقل عن أعلام مدرسة الكوفة مثل: الكسائي، وعلي بن الحسن الأحمر، والفراء، وإبي عمرو الشيباني، وهشام الضرير، وأبي العباس ثعلب، ومعاذ بن مسلم الهراء، وأبي موسى الحامض، وغيرهم. ونقل أيضا عن أعلام نحاة بغداد مثل: ابن كيسان، والفارسي، وابن جني، وابن الشجري، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، وغيرهم.، ونقل عن نحاة أندلسيين⁽²⁾ مثل: ابن عصفور، وابن هشام الخضراوي، وأبي بكر الزبيدي، والفخار، وابن لب، والجزولي، وابن الباذش، وغيرهم.

(1) في عد الأخفش الأوسط بصريا - في نظري - نظر، وأنا تابع لمن اعتبره بصريا.
(2) أشرنا قبيل هذا إلى بعض النقل عن نحاة الأندلس..

وفي هذا دليل على اتساع اطلاع الشاطبي على أقوال من سبقه من الأئمة، وعلى أن كتاب المقاصد الشافية يعد مرجعا مهما لمن أراد جمع وإحصاء آراء علماء النحو.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن سيبويه احتل المكانة الأولى من حيث عدد مرات الذكر في كتاب المقاصد الشافية، وقد أشرنا إلى عدد مرات ذكره في كتاب المقاصد الشافية عند حديثنا عن مصادر الكتاب.

أثر الشاطبي في الخالفين:

اهتبل العلماء بكتاب " المقاصد الشافية" وأعجبوا به أيما إعجاب، ولا أدل على شدة العُلقَة التي كانت بينهم وبين كتاب الشاطبي، من نشرهم آراءه في أثناء⁽¹⁾ كتبهم وبطونها، والمستقري لكتب النحو بعد القرن الثامن يجدها طافحة بالنقل عن الشاطبي، وهأنذا أذكر من وقفت على نقله عن الشاطبي، وأرتبهم زمنياً، فأبدأ من الأقدم، مروراً بالقديم، ثم الحديث، فالأحدث.

فأقدم من وجدت عنده نقلاً عن الشاطبي هو الأشموني المتوفى سنة ٩٠٠هـ تقريباً في شرحه على الألفية، قال الأشموني: " تتبيه: قال الشاطبي: نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أولياً كما ولا، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به؛ ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل ويل. ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار

(١) قولهم: ثنايا خطأ شائع

إليه هو التحقيق؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ليس إطلاقه بسديد" (١)

هذا النص موجود في كتاب المقاصد الشافية (٢) ، ولو قارنا النص الذي نقله الأشموني عن الشاطبي، بما هو موجود في كتاب المقاصد الشافية لوجدنا أن الأشموني تصرف في النقل، واختصر كلام الشاطبي، وحذف ما لا يريد.

ولم أجد ذكرا للشاطبي في كتاب الأشموني ما خلا مرة واحدة

بعد ذلك نجد نقلا عن الشاطبي عند خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥هـ في كتابيه التصريح بمضمون التوضيح، وإعراب الألفية الموسوم بـ "تمرين الطلاب" ، ففي الكتاب الأخير ورد ذكر الشاطبي مرات عديدة منها ما جاء لدى إعراب بيتي الألفية:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا
مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَل

" بلا واسطة: قال المكودي: متعلق بالمقصود، وقال الشاطبي: في موضع الحال من ضمير المقصود....عليه: متعلق بيشتمل والضمير في يشتمل

(١) شرح الأشموني على ابن مالك: ٥٢/١. وقال الصبان في حاشيته على الأشموني: " وما قاله الشاطبي قال ياسين هو الحق، لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي. ٥٢/١.
(٢) المقاصد الشافية: ٧٤-٧٦.

عائد على البدل، والضمير في عليه عائد إلى المبدل منه، وهذا بناء على القول بأن الثاني مشتمل على الأول. قال الشاطبي: ولم يرتضه في التسهيل. وأما على القول بأن الأول هو المشتمل على الثاني، فالضمير في يشتمل عائد على المبدل منه، وفي عليه ضمير يعود على ما، وثم مذهب ثالث وهو أن العامل هو المشتمل على البدل بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلق في اللفظ بغيره^(١). قال الشاطبي: وهذا المذهب لا يحتمله كلام الناظم...^(٢)

ففي هذه الفقرة التي أعرب فيها الأزهري بيتا من ألفية نقل عن الشاطبي ثلاث مرات، وهذا - إن دل على شيء - يدل على أن كتاب تمرين الطلاب على إعراب الألفية مليء بالنقول عن الشاطبي.^(٣)

أما الكتاب الآخر للشيخ خالد الأزهري المسمى التصريح بمضمون التوضيح^(٤)، فقد نقل فيه الأزهري كثيرا عن الشاطبي، وسأكتفي ببعض الأمثلة على ذلك.

قال الأزهري: "ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه مما دامت فيه "أل"، فإذا فارقت فارقته التعيين"، ونحو: "الذي"، إنما يعين مسماه

(١) انظر هذه المسألة في الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي: ٩/٢. ومن نظائرها الاختلاف في تعيين المسند والمسند إليه، والاختلاف في تعيين المضاف والمضاف إليه.

(٢) تمرين الطلاب ص ٨٣.

(٣) طابق النقل عن الشاطبي بما في المقاصد الشافية ١٩٦/٥، ١٩٣-١٩٧.

(٤) مر ذكر لهذا الكتاب عند حديثنا عن أوضح المسالك لابن هشام، فليراجع ثم.

بالصلة، ونحو: "أنا وأنت وهو" إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن "أنت" مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازا، قاله الشاطبي. "ونحو" هذا" إنما يعين مسماه ما دام حاضرا"، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين.

قال الشاطبي: فإن "ذا" مثلا وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة" (١)

وقال في موضع آخر: "فصل": "في ما ولا ولا وإن العاملات عمل ليس تشبيهاً بها" في النفي

"أما" ما" فأعملها الجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]،

ثم اختلف النحاة، فقال البصريون: عملت في الجزأين، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، كذا قاله

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ١٢٣/١.

الشاطبي، وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره. ونصب بإسقاط الخافض، وأهملها التميميون...^(١).

وهنا نلاحظ أن الأزهري لم يكن ناقلًا فحسب عن الشاطبي، بل تتبعه في نقله، وخطأه فيما قاله، ونقد قبله.

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ٢٦١/١.

الفصل الثالث: منهج الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك

المبحث الأول: السمات والأساليب:

سار الشاطبي على طريقة التزامها في غالب شرحه للألفية، ومن معالم هذا الطريق ما يلي:

١_ أنه تابع ابن مالك في ترتيب الأبواب والفصول، وتابعه كذلك في ذكر العناوين للأبواب، وترك ما تركه ابن مالك من عناوين، كتركه عنونة باب الأسماء الستة^(١) وجمع المذكر السالم^(٢).

ولا يكتفي بمتابعة ابن مالك في تبويبه، بل يعلل الشاطبي مجيء أبواب الألفية على صورة معينة، فهذا هو ذا^(٣) يعلل تقديم باب المعرب والمبني بقوله:

" النظر في هذا العلم^(٤) في قسمين، أحدهما: الأحكام المتعلقة بالكلم من حيث هي مفردات.^(٥)

(١) المقاصد الشافية: ١/١٤١. وبعضهم كالقراء والزجاجي يسمي هذا الباب باب الأسماء الخمسة، انظر شرح شذور الذهب ص ٧٠، وعلة ذلك إسقاطه "هن" من عدادها.

أما علة إسقاط "هن" فلتلتبس من شرح قطر الندى ص ٦٠.

(٢) المقاصد الشافية: ١/١٧٤. وقد أطل العلماء الكلام في ضبط كلمة السالم أهو صفة للجمع أم للمذكر؟ رأيان، الراجع الأول، والمرجوح الثاني.

(٣) فصلت ها التنبيه من هو للقاعدة المشهورة عندهم أن ها التنبيه توصل بما بعدها إذا حذفت ألفها تخفيفاً، وهنا لا فلا. انظر: كتاب الكُتَاب: ٦١ وما بعدها، وهمع الهوامع ٦/٣٢٣.

(٤) يقصد علم النحو، وهو المسمى بعلم العربية؛ لأنه أشرف علومها، ومن العلماء الذين سموا النحو بعلم العربية أبو البركات الأنباري في كتابه أسرار العربية، والسيوطي في كتابه الشمعة المضية في علم العربية، وخالد الأزهرى في كتابه الأزهرية في علم العربية. وكل هؤلاء كتب في النحو لا غير.

(٥) هي أحكام علم التصريف. ومن ثم يظهر لكم أن التصريف جزء من علم النحو

والثاني: الأحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات. وجرت عادة الناس بتقديم النظر في القسم الثاني^(١)؛ لما فيه من الفائدة العائدة على الناظر في هذا العلم حسب ما يذكر في مقدمة التصريف إن شاء الله^(٢).

" لكن هذا القسم يفنقر إلى تقديم مقدمتين واجب ذكرهما قبل الشروع فيه؛ لأن الأحكام التركيبية مبنية عليهما.

إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء، والثانية: مقدمة التعريف والتكثير، فأما الأولى فهي التي شرع الآن فيها، وإنما كانت ضرورية ومفتقرا إليها؛ لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تتبين إلا بالإعراب، والإعراب لا يكون في جميع الكلم، فاحتج إلى النظر في الإعراب والبناء، وأنواعهما وعلامتهما وموضوعهما وهما المعرب والمبني، وابتدأ بذكر المعرب والمبني، وقدّم الكلام على ما الإعراب أصل فيه من الكلم الثلاث، وهو الاسم... " (٣)

٢_ أنه وضع مقدمة وخاتمة بين في الأولى سبب تأليف المقاصد الشافية^(٤)، وبين في الأخرى المنهج الذي اتبعه في هذا الشرح^(٥).

(١) ومن العلماء الذين خالفوا هذه العادة، فقدموا مباحث التصريف على مباحث النحو أبو حيان الأندلسي في كتابه العظيم ارتشاف الضرب من لسان العرب.
(٢) ذكر الشاطبي ذلك في المقاصد الشافية ٧٠/١.
(٣) المقاصد الشافية: ٧٠/١.
(٤) المصدر السابق: ٣-١/١.
(٥) نفسه: ٤٨٥/٩-٤٨٨.

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن الشارح إنما ذكر منهجه في الشرح آخرًا لتطرق ابن مالك في آخر ألفيته إلى ذكر منهجه، وفي هذا يقول الشارح الشاطبي: " ولما عرّف الناظم - رحمه الله - بما تضمن كتابه من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذي ينبغي أن أعرف أنا بما قصدته في هذا الشرح، وأبين مرتكبي فيه، وما أودعته من منازع شيوخى - رضي الله عنهم - ... " (١)

٣_ أنه اهتم بإعراب أبيات الألفية، خاصة ما كان منها صعب المدرك، وهذا مما ميز شرح الشاطبي على غيره، فقد كانت له نظرة ثاقبة في تحليل عبارة الألفية، وإعرابها، وفك ضمائرهما، وبيان مواقعها من الإعراب.

ولا جرم أن تناقل شرح الألفية بعده عبارته، وجعلوه معياراً لفهم الألفية. (٢)

وهأنذا أسوق لكم بعض الأمثلة الموضحة لهذا:

قال ابن مالك في الخلاصة:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرُ
كَذَلِكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَثْلُوَّةً لَا تَالِيَةَ

قال الشاطبي بعدها:

(١) نفسه: ٤٨٥/٩.

(٢) سبق ذكر هذا عند الحديث عن الناقلين عنه.

"... فتوسط: منصوب بأجز، وفي جميعها: يتعلق بأجز أيضا. والتقدير:

أجز توسط الخبر في جميع هذه الأفعال." (١)

ثم يقول بعد ذلك (٢): "...كل: مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم

بالمضاف إليه، وهم النحويون. وسبقه: مفعول حظر - بالظاء المعجمة -

وهو الخبر. وضمير " سبقه " عائد على الخبر، وهو فاعل " سبقه"، ودام

مفعوله. والتقدير: وكل النحويين حظر أن يسبق الخبر دام. وحظر معناه:

منع، ومنه قول الله تعالى: " وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا " (٣)

ثم أردف قائلا: ما النافية: مفعول بسبق، وسبق مصدر مضاف إلى

الفاعل (٤)

ومن المواضع الأخرى التي أعرب فيها الشاطبي أبياتا من خلاصة ابن

مالك.

قال ابن مالك:

وَنُؤُنَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بَكْسِرِهِ نَطَقُ

وَنُؤُنُ مَا تُنِّي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بَعَكْسِ دَاكَّ اسْتَعْمَلُوهُ فَاُنْتَبِهْ

(١) المقاصد الشافية: ١٥٥/٢

(٢) السابق عينه: ١٥٩/٢.

(٣) سورة الإسراء ٣٠.

(٤) المقاصد الشافية ١٦٠/٢. واعلم أنه قد اختلفت قراءة الشراح لهذا البيت، فبعضهم يقرأه كقراءة الشاطبي، أي بتنوين " خبر"، وإعراب " ما " مفعولا به للمصدر سبق، وبعضهم يقرأه بإضافة ما إلى خبر. والمعنى على كلا القراءتين لا يخفى على المتأمل.

نون^(١): منصوب بـ " افتح " .

و ما: مجرورة الموضع عطفاً على " مجموع"، وهي عبارة عما جرى مجرى الجمع مما تقدم. و به: متعلق بـ "التحق"، والضمير عائد على مجموع. وفاء " فافتح": فاء جواب شرط محذوف، دل عليه تقديم معمول افتح، والتقدير: مهما يكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجوع. والتحق: افتعل^(٢) من قولهم: لحقت فلانا ولحقت به وألحقته به^(٢)، ومنه في القنوت: " إن عذابك الجد بالكافرين ملحق " أي لاحق

(١) في المطبوعة: ونون. والأولى عند الإعراب حكاية اللفظة كما هي في الجملة؛ لذا عدلت إلى ما أثبتته.

(٢) هل الصرف يدخل في الإعراب؟ أظنه داخلاً؛ لأن الإعراب هنا معناه: تطبيق قواعد العربية، كما ذكر الأمير في حاشيته على شذور الذهب ص ٤٤، نقلاً عن الفيشي والدماميني. وهو أيضاً في الشمني على المعنى ٥/١.

وقواعد العربية ليست منحصرة في النحو ألبتة، بل الصرف ركن مكين فيها (٢) انظر التاج مادة " ل ح ق. وزعم المرتضى في تاجه أن الجوهرى صاحب الصحاح يقول إن الفتح أحسن أو هو

الصواب. على أني لم أجد أن الجوهرى قال هذا، بل وجدته استصوب الروايتين. وقال ابن دُرَيْد: ملحق وملحق جميعاً وقال الليث: بالكسر أحبُّ إلينا

المبحث الثاني: منهج الشاطبي في أصول النحو:

تعريف علم أصول النحو :

عرف الأنباري^(١) هذا العلم بقوله: "أصول النحو أدلته"، التي تفرعت عنها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه، أدلة الفقه، التي تفرعت عنه جملته وتفصيله"^(٢).

وعرفه السيوطي^(٣) بقوله: "أصول النحو، علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال، وحال المستدل"^(٤).

يتبين لنا من هذين التعريفين أن هذا الفن إنما هو علم يبحث في أدلة النحو. وهنا يتساءل المرء عن هذه الأدلة التي وردت في كلا التعريفين.

فإذا عدنا إلى الأنباري نستوضحه هذه الأدلة لوجدناه يبيئها لنا بقوله: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"^(٥).

أما السيوطي فيجعل هذه الأدلة - نقلاً عن ابن جنى - سماعاً وإجماعاً وقياساً^(٦).

(١) ترجمته في: إنباه الرواة ١٩٦/٢، والبلغة ١٢٤، والبلغية ٨٦/٢ .

(٢) لمع الأدلة ٨٠ .

(٣) ترجمته في: حسن المحاضرة ٣٣٥/١، وشذرات الذهب ٥١/٨، والأعلام ٧١/٤ .

(٤) الاقتراح ٦ .

(٥) لمع الأدلة ١٤١، ١٤٢، ويعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بقوله: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعنوية، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب انظر: لمع الأدلة ١٤١، ومعنى هذا أنه ما دام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء، فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.

(٦) الاقتراح ٤ .

فالتعريفان مجمعان على دليلين هما: القياس والسماع. وانفرد الأنباري باستصحاب الحال، بينما تفرد السيوطي بالإجماع.

ابتكار علم أصول النحو :

بعد أن وضعنا مفهوم هذا العلم، لابد لنا من معرفة مبتكرة، وواضع أسسه ومبادئه الأولية، وفي سبيل ذلك سنستعرض آراء القدامى والمحدثين في هذا الموضوع. فقد تنازع ابتكار علم أصول النحو علماء عدة، فكان كل منهم يدعى الفوز بقصب السبق في هذا المضمار. فممن ادعى ابتكاره أبو الفتح عثمان بن جنى، فهو ينفى أن يكون أحد من علماء البلدين، البصرة والكوفة تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء، يقول في الخصائص: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب الكلام والفقهاء، فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يلزم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه".^(١)

وكان الأنباري أشهر من ادعى فضل ابتكاره، يقول في مقدمة كتابه لمع الأدلة: "أن جماعة من أهل الفضل والاستبصار، سألوني بعد ابتكار كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب الإعراب في جدل الإعراب، أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار، يشتمل على علم أصول النحو".^(٢)

(١) الخصائص ٢ / ١ .

(٢) لمع الأدلة ص ٣ .

وقد ادعى الجلال السيوطي ترتيب هذا العلم وتهذيبه، إذ يقول في مقدمة كتابه الاقتراح: "هذا كتاب غريب الوضع، غريب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أنقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو" (١).

ولكن كثيراً من العلماء، لم يسلموا للأنباري، ولا لابن جنى، ولا للسيوطي، بابتكار هذا العلم، وجعلوا ابن السراج، هو المبتكر لهذا العلم.

فمن هؤلاء أبو بكر الزبيدي، إذ قال عندما تحدث عن كتب ابن السراج: "... ومنها كتابه في مختصر النحو، اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها" (٢).
بعد هذا العرض الموجز لمفهوم أصول النحو وابتكاره، أدلج إلى الحديث عن أصول النحو لدى الشاطبي.

١- السماع :

يعدُّ السماع أهم الأصول التي قام عليها النحو العربي، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أهميته؛ فقال: " وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم؛ اتكالا على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة

(١) الاقتراح ص ٢ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١١٢ .

أو غير ذلك، والصوابُ الاستنادُ إلى السماع، ثم النظر في قياسه إن كان، لا العكس " (١).

وتحدث عن تبعية القياس له، فقال: " فإن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع؛ أي: تابع للسماع من العرب؛ فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع." (٢).

ومن أمثلة اعتماد أصل السماع عند الإمام الشاطبي:

قوله في منع لزوم الاتصال مع تأتية في هاء سَلْنِيهِ وما أشبهه من قول ابن مالك (٣):

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ وَأَنْصَالَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

"... فأما وجه اختياره الاتصال في كنته فمن جهة القياس والسماع.. وأما السماع: فإن الاتصال ثابت نظماً ونثراً، فمن النثر ما في الحديث من قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها: " إياك أن تكونيها ياحميراء"، وقال

(١) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٠/٥.
(٢) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤٠١/٣.
(٣) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٠٠/١.

بعض العرب : " عليه رجلاً ليسني " حكاه سيبويه ^(١)، ومن النظم قول أبي الأسود الدؤلي ^(٢):

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غزته أمه بلبانها " ^(٣)

وقوله في لحاق النون الأسماء من قول ابن مالك ^(٤):

وفي لُدِّي لُدني قَلَّ وفي قُدني وقطني الحذف أيضاً قد يفِي

" إن الناظم ذكر من الأسماء التي تلحقها النون بعضاً وترك بعضاً، إذ من الأسماء ما لحقته في الشعر وفي الكلام، ولم يتعرض له؛ فمن ذلك اسمُ الفاعل قد لحقته سماعاً، ومنه القراءة المتقدمة : " هل أنتم مُطلعون " [الصفات: ٥٤] ^(٥)، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود " هل أنتم صادقوني " ^(٦). ^(٧).

(١) انظر: الكتاب ٣٨٢/١
(٢) انظر : الدؤلي، أبو الأسود، الديوان، صنعة: أبو سعدي السكري، تحقيق : محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧٤، وسيبويه، الكتاب، ٢١/١
(٣) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٠٣-٣٠٢/١
(٤) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٣٦/١
(٥) القراءة: (هل أنتم مطلعون) في قراءة ابن محيصن. انظر الحاشية السفلى الثانية من المقاصد الشافية، ٣٤٤/١
(٦) انظر : فتح الباري ٢٤٤/١٠
(٧) انظر : الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٤٤/١

٢- القياس :

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، ويعد ركناً أساسياً من أركان صناعة النحو، ومن أبرز الأمثلة التي اعتمد فيها على أصل القياس :

قول الإمام الشاطبي : "...القياس يجري في الكلام بحسب مسألتنا على وجهين؛ أحدهما : أن يقيس ما لم يُسمع على ما سُمع.. والثاني: ألا تقتصر فيما سمع على موضع السماع، بل تتكلم به في غير موضعه، كما في لدني وقطني؛ فإنك لا تقتصر مثلاً على استعمالها في قوله: ﴿ قَدْ

بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦]، ولا في قوله:

امتلاً الحوضُ وقال قطني

بل تقول للرجل: انتظر الخير من لدني ... (١).

وقوله في سياق حديثه عن مفهوم الشاذ أو ما لا يقاس عليه أو البعد عن النظر القياسي ؛ إذ قال : " ربما يظنّ من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن؛

(١) انظر : الشاطبي، المقاصد الشافية، ١/٣٤٥-٣٤٦.

فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى عمرُ الله أن يشنع عليهم، وبمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح؛ فإن النحويين إنما قالوا ذلك؛ لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقموا منه قوانين يحذى حذوها وجدوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه، فعلموا علماً بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه عليه، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما يخالفه، فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى انا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف حاش لله. " (1).

٣- الإجماع :

يعدّ الإجماع أصلاً من أصول النحو المهمة، وركناً مكيناً من أركان، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أهميته، فقال: " الذي يُقطع به ولا يشكُّ فيه أن الإجماع في كل فن شرعي أصله المنقول حجة؛ لأن الإجماع

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤٥٦/٣-٤٥٧.

معصومٌ على الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرر في الأصول. " (١)، وقال : " مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكل علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه، فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطئ.. " (٢).

وأضاف قائلاً: " وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخالف، إذ الناس مجتمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطأهم " (٣).

وقد أشار إلى رأي ابن جني في الإجماع، ثم رد عليه، فقال: " فإن قيل : إن إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جني؛ إذ قال: اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه... فإننا نقول :... سبيل ابن جني في المسألة سبيل النظام، وبعض الخوارج والشيعية، وحسب بهذا انحطاطاً عن مراتب العلماء..، والذي بنى ابن جني عليه هذه المسألة شيءٌ رآه في قولهم: هذا جحرٌ ضرب خربٍ، حاصله أنه إحداث تأويل لم يذكره أحدٌ من

(١) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٩٣/٩

(٢) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٧١/٢

(٣) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٩٣/٩

النحويين، ومخالفته سائغة على الأصح من قولي الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنه أخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع في أمر توهم أن مثله لا يخالف فيه، هكذا كان يذكر لنا شيخنا الأستاذ-رحمه الله- أنه لم يوفق في تأويله للصواب؛ بل حل به شوم المخالفة، وأحسب أنه كان يذكر ذلك أيضاً عن شيوخه، فإذا ثبت هذا فإن كان ابن مالك قد اتبع رأي ابن جني في جواز مخالفة الإجماع وقصد ذلك أو لم يقصده؛ فهو مخطئ بلا بد؛ إذ ليست مخالفته في إحداث دليل ولا تأويل، وإنما مخالفته في حكم يلزم فيه مخالفة كلام العرب على ما نقله الجميع، نعم يقرب الأمر في مخالفة الاصطلاح لا في غيره^(١). ومن أبرز الأمثلة التي ذكر فيها أصل الإجماع :

إشارته؛ نقلاً عن الماردي^(٢)، إلى أن "ثُمَّ" لا تكون بمعنى "الواو"، والدليل على ذلك هو إجماع الفقهاء؛ قال: "قال الماردي: الدليل على أن ثُمَّ لا تكون بمعنى الواو إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال: هذا بيمين الله ويمنك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال: هذا بيمين الله ثمَّ يمنك، قال: ولو كانت بمعنى الواو ما فروا إليها. قال: وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم): تزعمون أنكم لا تشركون

(١) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٩٣/٩-١٩٤.

(٢) المقاصد الشافية، ٨٣/٥.

بِالله وأنتم تقولون : ما شاء الله وشئت !، فذكر ذلك للنبي عليه السلام، فقال: "لا تقولوها، وقولوا: ما شاء الله ثم شئت" (١).. (٢).

لكن إشارته تلك؛ لم تمنعه من ذكر الرأي الآخر، وهو مرادفة "ثم" لـ "الواو" في بعض تصاريفها؛ قال: "وذهب قومٌ إلى أنها ترادف الواو في بعض تصاريفها، فلا تعطي ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء؛ منها: قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۚ﴾

[البلد: ١١، ١٢]، ثم قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، فلو كانت للترتيب والمهلة لكان طلبُ الإيمان مرتباً على طلب فروعِهِ، وذلك فاسد؛ فالمعنى: فلم يقتحم ولا كان من الذين آمنوا؛ فالموضع موضع إجماع.. (٣).

(١) انظر: سنن ابن ماجه، ٦٨٥/١.
(٢) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٨٩/٥-٩٠.
(٣) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٨٧/٥.

المبحث الثالث: منهج الشاطبي في الشواهد النحوية:

أ_ القرآن الكريم

موقف النحاة من القرآن وقراءاته :

- عرضت دراسات كثيرة هذا الموقف، وهي ذات قاسم مشترك فهي تعرض موقف النحاة النظري، ثم تتبع ذلك بماخذ عليهم عند التطبيق.
- فأما عن الموقف النظري فنجده مُمثلاً في أقوال بعض الأئمة :
- يرى سيبويه^(١) أن القراءة لا تُخالف، لأن القراءة سنة.
 - ويقرر الفراء^(٢) أن القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر.
 - وقال ابن فارس : نزلَ القرآن بأفصح اللغات " (٣).
 - وجاء عن الزجاج (ت ٣١٠هـ) أن : " القرآن مُحكم لا لحنَ فيه، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب " (٤)، والرواية عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه والسلف وقراء الأمصار بما يجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح مما يجوز، فالاتباع أولي".

(١) الكتاب لسبويه ١٤٨/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤/١.

(٣) الصاحبى في فقه اللغة ص ٢٦.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٨١/٢-٨٢.

- وأخيراً يرى صاحب الاقتراح^(١) أن كل ما ورد أن القرآن تُرى بها. يحتج به، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أما شاذاً.

فهذه جملة من أقوال بعض أئمة النحو توضح الموقف النظري للنحاة من القرآن الكريم وقراءاته. وفيه يضع النحاة القرآن الكريم في موضعه اللائق به، ويقررون أن النص القرآني أفصحُ نصوص اللغة على الإطلاق. ولكن هذه الموافقة لا تستمر طويلاً، فسرعان ما يتغير هذا الموقف عند التطبيق، وذلك حينما تصطدم قواعدهم مع بعض الآيات القرآنية.

وهناك بعض المآخذ على النحاة من ذلك :

١- قلة الشواهد القرآنية بالنسبة للشواهد الشعرية :

كثيراً ما نجد النحويين يفرعون إلى الشعر، ويعولون عليه في إثبات القواعد، وقد جعلوه مصدراً لاستقاء جُلِّ شواهدهم، وهذا على حساب النثر بصفة عامة، والقرآن الكريم بصفة خاصة. يقول الدكتور عبد الجبار النايلة: " إن المآخذ على النحويين جميعاً في شواهدهم هو اعتمادهم الزائد على الشعر دون النثر في الاستشهاد به في تفعيد القواعد.. حتى يجد المرء- في بعض الأحيان- أن أساس استشهادهم على القاعدة النحوية

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص ٤٨.

أبيات، أو بيت، بل وحتى شطر بيت شعري لا غير، فمهما كانت الأسباب التي دعت النحويين إلى هذا، فهم غير معذورين...^(١).

وإذا ما قورنت شواهد الشعر بالنسبة لشواهد القرآن في أحد كتب النحو نجد أنه غالباً ما تكون الكثرة للشعر، وخير شاهد على ذلك كتاب سيبويه، فالمطالع لفهارس الكتاب^(٢)، التي أعدها الشيخ عبد السلام هارون يجد أن شواهد الشعر ترو على ألف وخمسين شاهداً، في حين أن شواهد القرآن بقراءاته لا تصل إلى أربعمئة شاهد.

وهناك بعض المسائل التي استشهد عليها بالشعر وحده دون النثر، من ذلك أن الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف^(٣)، عندما قام بحصر هذه المسائل في كتاب من أهم كتب النحو، وهو كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، للأنباري وجد أن المسائل التي استدل بها البصريون بالشعر

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٣١.
 (٢) انظر جزء الفهارس من الكتاب - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.
 وقد عرض الدكتور النائلة أسباب اهتمام النحاة بالشعر دون النثر، فذكر من ذلك :
 - المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.
 - احتجاج الفقهاء بالشعر في تفسير وتوضيح مفردات القرآن.
 - قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي.
 - أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بشعرهم نظرة تقرب من التقديس. انظر (الشواهد والاستشهاد ص ٣٢-٣٣).
 وذكر الدكتور إبراهيم أنيس من هذه الأسباب :
 - أن رواية الشعر أدق من رواية النثر.
 - أن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور.
 - أن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالته في المروى من النثر.
 انظر: مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي (ص/٣٢٨).
 (٣) انظر الضرورة الشعرية في النحو العربي للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٥٧١

فقط بلغت خمس عشرة مسألة، والمسائل التي استدل بها الكوفيون بالشعر وحده بلغت أربعاً وثلاثين مسألة.

٢- رفض بعض القراءات القرآنية والظن فيها :

ذكر السيوطي إجماع النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل وإذا خالفت قياساً معروفاً يحتج بها في ذلك الحرف بعينه دون القياس عليها، وفي ذلك يقول : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه. " (١).

وهذا القول فيه تعميمٌ، فثمة نحاة رفضوا بعض هذه القراءات وطعنوا فيها، يقول الدكتور محمود نحلة بعد أن ذكر رفض النحاة لبعض القراءات وحملهم على القراء : " ولعله قد وضح الآن أن ما زعمه السيوطي من إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة أمرٌ فيه نظر " (٢).

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/١٤-١٥).
(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة (ص/٤٣).

وتقول الدكتورة خديجة الحديثي : " ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة"^(١).

على أن رفض النحاة للقراءة ينقسم إلى رفض مباشر، وفيه يصرح النحوي بخطأ القراءة، ورفض غير مباشر يعرض فيه النحوي لرأي المانعين للقراءة دون أن يذكر رأيه. وهذه الطريقة الأخيرة تنطبق على سيبويه، فقد جعلها ديدنه، فهو لا يطعن في القراءة طعناً صريحاً، وإنما يذكرها، ثم يتبع ذلك بتضعيف القاعدة التي جاءت عليها، أو يذكر رأي شيوخه المضعفين للقراءة أو يقرر القاعدة التي تصطدم معها القراءة.

يقول الدكتور محمود نحلة : " من الممكن القول بأن معارضة سيبويه لبعض القراءات هي معارضة غير صريحة " ^(٢).

فمثال تضعيفه اللغة التي وردت عليها القراءة: قراءة النصب في قوله
تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجاثية، ٢١] بنصب

سواء.

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ١٣٨-١٤١ .
(٢) أصول النحو العربي (ص ٣٩)، الناشر : دار العلوم العربية.

قال : " واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفةٍ، فإنه رفعٌ في المعرفة، من ذلك قوله عز وجل : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ مَمَاتُهُمْ ﴾

وتقول : مررت بعبيد الله خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي أن ينصبه في المعرفة، فيقول : مررت بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة " (١).

فسيبويه يضعف القاعدة التي وردت عليها القراءة، ويصف هذه اللغة بالرداءة.

ومن نقله رأي شيخه في القراءة دون أن ينص على رأيه، قوله في قراءة (٢): ﴿ هَتُّؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود: ٨٧] - بنصب أطر - : " وأما أهل المدينة فينزلون "هُنَّ" هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضوع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً. وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن. " (٣).

(١) الكتاب (٢/٣٣-٣٤).
 (٢) هود/٧٨، قراءة الحسن وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان المدني وعيسى بن أبي إسحاق (المحتسب) ٣٢٥/١.
 (٣) الكتاب (٢/٣٩٦-٣٩٧).

وموقف سيبويه هذا قد جعل الدارسين يختلفون فيه؛ فعلى حين رأى البعض^(١)، أن سيبويه يعارض القراءة معارضةً صريحةً إذا لم تكن متفكّة وما انتهى إليه من قياس، وجدنا آخرين^(٢)، يرون أنه من المبالغة الزعم بأن سيبويه عارض القراءة معارضةً صريحةً. وهذا هو الصحيح عندي لعدم تصريح سيبويه بالطعن المباشر في القراءة على النحو الذي مرّ، ولإقراره بأن "القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة" (٣).

ومثال النقد الصريح للقراءة ما نقله أبو حيان من أقوال بعض النحاة في قراءة أبي جعفر القعقاع: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٤) [البقرة ٣٤] - بضم التاء إبتاعاً لحركة الجيم.

- قال: "قال الزجاج: هذا غلط، وقال الفارسي: هي خطأ. وقال الزمخشري: لغة ضعيفة"^(٥).

- ويرى ابن جنّي^(٦)، أن هذه القراءة ضعيفة جداً وذلك "لأن" للملائكة "في موضع جر، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة

(١) من هؤلاء الدكتور أحمد مكي الأنصاري (سيبويه والقراءات ص ٣٩).
(٢) من هؤلاء الدكتورة خديجة الحديث (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١٣٩-١٤٠).
(٣) الكتاب (١/٤٨)، الناشر: مكتبة الخانجي.
(٤) المحتسب (١/٧١).
(٥) البحر المحيط (١/٥٢) (٨/٤٩٣).
(٦) المحتسب ٧١/١

الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً، وكذلك يرى

العكبري (١)، أن هذه القراءة ضعيفة جداً.

٣- رمي القراء بقلّة الضبط والعجمة :

حمل كثير من النحاة على القراء، واتهموهم بقلّة الضبط، والوهم،

والعجمة؛ من ذلك :

قراءة حمزة (٢) : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ ﴾ [إبراهيم ٢٢] - بكسر

الياء- قال الفراء : " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى- ابن وثاب-

فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في (مصرخي)

خافضة للحرف كله(٣)".

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥١/١.

(٢) إبراهيم آية ٢٢.

(٣) معاني القرآن للقراء ٧٥/١.

أكثر الإمام الشاطبي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته في المقاصد الشافية، وقد بلغ عدد مرات استشهاده بالقرآن الكريم ألفين وعشرين مرة (٢٠٢٠)، ويمكن الكلام في استشهادات الشاطبي القرآنية في المباحث الآتية:

١_ القرآن الكريم هو الفيصل:

أولع بعض النحاة بتخطئة بعض الآيات، ومخالفة قواعدها، وقد أشرنا في ما سبق إلى أمثلة هذا،^(١) ولكن الإمام الشاطبي أولى القرآن الكريم عناية فائقة، ونال حظوة كبيرة عنده، ووضعه على رأس مصادر السماع، فلم يكن ليخالف صريحه وظاهره إلى شيء آخر، ففي معرض شرحه لبيت ابن مالك:

لَوْ حَزَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقْلُ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبْلُ

قال الشاطبي: " يعني أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضيا، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلا،...، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ الْأَرْضِ دَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ [آل عمران: ٩١] ولذلك يقدر بعض الناس (لو) بـ (إن) ، كأنه قال:

وإن افتدى به لم يقبل منه، وقال تعالى: ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ٩] فالمعنى في الآية: وليخش الذين إن تركوا، وهذا قليل في

(١) وانظر أمثلة أخرى، وردودا عليها في مقدمة الكتاب القيم للشيخ الدكتور عبد الخالق عزيمة الموسوم بـ: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، فقد أجاد وأفاد.

الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم: " لكن قبل " ، وإشارته بقوله: " قبل " إلى أن السماع ثابت به فلا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب، حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لا مدفع فيها.

وهو تنكيت على من يجعل " لو " مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتأول ما جاء من ذلك رادا على من ذهب إلى الجواز، وهو طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ما حكاه عنه الزمخشري في المفصل، والظاهر ما قاله الناظم. (١).

٢_ صون القرآن الكريم عن الوجوه الضعيفة:

فالقرآن الكريم لا يأتي بالضعيف، وما أوهم ذلك امتنع عن الاستدلال به، ففي مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، نقل الآية الشهيرة في هذه المسألة، وهي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ الْأَرْحَامِ ﴾ [النساء: ١] . بالخفض في

الأرحام، وهي مروية عن الحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف، وحملها على أن الواو للقسم ضعيف. (٢)

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية: ١٨٠/٦-١٨١.
 (٢) الشاطبي، المقاصد الشافية: ١٥٦/٥. وأنقل هنا وجه ضعف هذا التأويل من الدر المصون ٣١٥/٤: " والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفضٌ بحرف القسم مُقَسِّمٌ به، وجوابُ القسم: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً". وَضَعَفَ هَذَا بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ قِرَاءَتِي النَّصْبِ وَإِظْهَارِ حَرْفِ الْجَرِّ فِي "بِالأَرْحَامِ" يَمْنَعَانِ مِنْ ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ تَوَافُقُ الْقِرَاءَاتِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُخْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَحَادِيثِ مَصْرُوحَةً بِذَلِكَ. وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ مِضَافاً فَرَاراً مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: "تَقْدِيرُهُ: رَبِّ الأَرْحَامِ: قَالَ أَبُو الْيَقَاءِ: وَهَذَا قَدْ أَغْنَى عَنْهُ مَا قَبْلَهُ" يَعْنِي الْحَلْفَ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَلِقَائِلِ [أَنْ يَقُولَ:] "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا يَشَاءُ كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ كَالشَّمْسِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ مَنْهِيَيْنِ عَنْ ذَلِكَ"، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الْقِسْمِ، فَالْأَوَّلَى حَمَلٌ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى طَعْنِ مَنْ طَعَنَ فِيهَا، وَحَمَزَةٌ بِالرَّتْبَةِ السَّنِّيَّةِ الْمَانِعَةِ لَهُ مِنْ نَقْلِ قِرَاءَةٍ ضَعِيفَةٍ."

٣_ استقراء الظواهر الإعرابية في بعض الآيات

قال الشاطبي: روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّا ﴾ [مريم: ٢]

برفع العبد وتابعه^(١)، وما ذاك إلا على نصب الرحمة، والتقدير: أَنْ ذَكَرَ رَحْمَةً رِيكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَاءَ " (٢).

٤_ إيراد نصوص تؤيد القراءة:

كإيراده هذه الأبيات بعد قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْعَالَمِينَ ﴾ [النساء: ١]

النساء: ١]، تعصيذا لمذهب الكوفيين^(٣):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمْنَا فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقول الآخر:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ مِنْ تَتَانْفُ^(٤)

وقول الآخر:

أَشُدُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا^(٥)

(١) يقصد زكرياء، وابن عامر يقرأ زكريا بالهمزة.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية: ٢٤٩/٤.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية: ١٥٩/٥.

(٤) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٢.

(٥) البيت للصحابي الجليل العباس بن مرداس رضي الله عنه في ديوانه ص ١١٠.

الحديث النبوي الشريف

موقف النحاة من الحديث :

استشهد النحاة بالحديث النبوي في مختلف العصور التي عاشوا فيها والمدارس التي انتموا إليها. فالمطالع لكتاب سيبويه يجد أنه قد استشهد بأحاديث نبوية، " لكنه لم يقدم لها بما يوضح أنها من الحديث، ولم يصرح في أي حديث منها برفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- بل كان يأتي بالشاهد من الحديث خلال عرضه للقاعدة (١)".

ومن ذلك حديث (٢)، (فيها ونعمت) الذي استشهد به في باب (٣)، (ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا، وترك أول الحرف على أصله لو حُرك).

واستشهد الفراء بالحديث النبوي، يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري : " اعتمد الفراء الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً... " (٤).

(١) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغني للدكتورة سهير خليفة ص ٤٤

(٢) سنن أبي داود ٩٧/١

(٣) الكتاب ١١٦/٤

(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص ٣٩٤

من ذلك قوله ^(١)، في مسألة رفع الاسم على تقدير إضمار مبتدأ :
 " جاء في الآثار ^(٢) (تائبون آئبون لرينا حامدون) بالرفع على إضمار مبتدأ
 للمتكم أو المخاطب على حسب العبارة ."

واستشهد الفارسي بالحديث في مسائل من النحو واللغة، قال
 الدكتور عبد الفتاح شلبي ^(٣): " إن أبا علي الفارسي سبق ابن خروف في
 الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف".

وأكثر ابن جني ^(٤)، من الاحتجاج بالحديث في توجيه القراءات
 وقضايا اللغة والنحو.

واحتج ابن السراج ^(٥)، بستة أحاديث، لم يصرح بنسبتها إلى النبي -
 صلى الله عليه وسلم - إلا في مرة واحدة. واستشهد الزمخشري بستة
 أحاديث في كتابه المفصل ^(٦)، وصرح بنسبتها إلى النبي عليه السلام
 واحتج أبو البركات الأتباري ^(٧) بالحديث في النحو واللغة من ذلك

(١) معاني القرآن ٤٠٢/٢

(٢) صحيح البخاري ١٥٢/٣

(٣) أبو علي الفارسي ص ٢٠٣

(٤) الخصائص ١٣٠/٢

(٥) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٠٧-١٠٨

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٧/١

حديث^(١): (ونخلع ونترك من يفجرك)، احتج به على ترجيح أعمال الثاني.

أما السهيلي^(٢) (ت ٥٨١هـ) فقد احتج بأحاديث لم يسبق إلى الاحتجاج بأكثرها، وعمله في الحديث "يعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك^(٣)".

هكذا كان موقف كثير من النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي حتى نهاية القرن السادس، وقد اتضح من خلاله أن الاحتجاج بالحديث موجود في كلامهم وإن كان قليلاً. وأن بعضهم كان يصرح بنسبة الأحاديث إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - والبعض الآخر كان لا يصرح.

فإذا ما أتينا إلى القرن السابع وجدنا الخلاف قد اشتد بين النحاة في الاحتجاج بالحديث، وأنهم قد تشعبوا على النحو التالي:

١- فريق جوز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ويمثله ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٠هـ)، والرضي الأسترابادي (ت ٦٨٦)، وغيرهم.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٧/١
 (٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي ص ٢٠٤
 (٣) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص ٥٣

٢- فريق توسط بين المنع والإجازة، ويمثله أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ).

٣- فريق منع الاستشهاد بالحديث، ويمثله أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت ٧٤٥هـ).

فأما الفريق الذي جوز الاستشهاد بالحديث مطلقاً فمن نحاته ابن خروف الذي عده ابن الضائع أول من أكثر الاستشهاد بالحدث، فقال ^(١): "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى".

واحتج الرضي الأسترابادي بالحديث كثيراً "وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت- رضي الله عنهم- ^(٢)".

وأما الفريق الذي توسط بين المنع والإجازة فمن رجاله الشاطبي الذي يقول ^(٣) "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرف اعتناء ناقله

(١) خزنة الأدب ١٠/١

(٢) خزنة الأدب ٩/١

(٣) خزنة الأدب ١٢/١-١٣.

بلفظه لمقصودٍ خاص؛ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم) ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".

وقد خطأ الشاطبي ابن مالك لاستدلاله بجميع الأحاديث، فقال^(١): "والحق ان ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف".

وتابع السيوطي الشاطبي فقال^(٢): "وأما كلامه عليه السلام فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً. وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً. فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولودون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وأخروا وبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة. ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".

وأما فريق المنع فيمثلته ابن الضائع وأبو حيان، وابن الضائع هو أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث في النحو، حيث قال^(٣)، في رده

(١) خزانة الأدب ١٣/١

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٦

(٣) شرح الجمل، لابن الضائع ص ٥٦

على ابن الطراوة- القائل بجواز اتصال الضمير وانفصاله استناداً إلى حديث: " كن أبا خيثمة فكانه " : " تبين في أول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) بالمعنى، وعليه حذاق العلماء فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره الاستشهاد

كان موقف الامام الشاطبي من الاستشهاد بالحديث ، في النحو ، متزناً ، فوقف وسطاً بين المجوزين والمانعين اذ جوز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ، فقال : " إذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه وعرف ذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى مما يحتج به النحويون ، واللغويون، والبيانين ، وبينون عليه علومهم " (١) .

وقد قسم الحديث إلى قسمين ، فقال : أحدهما : ما عرف أن المعتنى به نقل معانيه لا ألفاظه ، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان ، والثاني : ما عرف أن المعتنى به نقل ألفاظه لمقصود خاص بها ، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حجر ... إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ. (٢)

(١) انظر : الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٤٠٢/٣

(٢) انظر : الشاطبي ، المقاصد الشافية / ٤٠٢/٣ - ٤٠٤

وبين السبب في ترك النحاة المتقدمين الاستشهاد بالأحاديث ، وغيرهم ممن جاؤوا بعدهم وساروا على نهجهم ، فقال " ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الالفاظ كثيراً، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة ، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتاً ، ما بين جار على ما عرف من كلام العرب ، وما لم يعرف ، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم ، أعني للرواة ، من نقله بالمعنى .. فاعتنى النحويون بالاستتباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الاحاديث ، لاحتمال

-
- اضاعة : يمكن تركيز الاسباب التي وقفت وراء قلة الاستشهاد بالأحاديث عند النحاة المتقدمين أو عدم تصريحهم بالاستشهاد بها ، تبعاً لما ذكر عند عدد من النحاة واللغويين العرب القدماء ، وعند عدد من النحاة واللغويين العرب القدماء ، وعند عدد من الدارسين المحدثين في الآتي :
- ١ . رواية الحديث بالمعنى ، فيؤدي ذلك ، في عدد من الحالات ، الى خروج لفظ الحديث عن القياس العربي .
 - ٢ . كثرة وقوع اللحن فيما روي من الاحاديث النبوية ، اذ ان عدداً من الرواة كانوا من غير العرب
 - ٣ . التحرز الديني ، فقد يكون للرهبنة الدينية التي داخلت النحاة المتقدمين اكبر الاثر فيما ذهبوا اليه من قلة استشهادهم بالحديث ، فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم قال : " من كذب علي متعمداً فليتبوا مقعده من النار " ولذا فقد اثر اولئك النحاة الابتعاد عن موطن تزل فيه الاقدام .
 - ٤ . سبب فكري مذهبي سياسي : جاء ثمرة لاوضاع عامة مضطربة سادت بيئة النحاة المتقدمين .
 - ٥ . عدم تدوين الاحاديث في زمن النحاة المتقدمين من شيوخ سيبويه وغيرهم حتى زمن تدوين صحيح البخاري ، فاذا ما دون بعضه ، لم يشتهر ذلك الشهرة التي اشتهر بها تدوين الكتب الصحاح الستة التي كان اولها صحيح البخاري ، وغيرها ، مما اعتمد عليها متاخرو النحاة كالزمخشري ، وابن مالك وغيرهما .
 - ٦ . راجع تلك الاسباب او بعضها وما اثير حولها في : النحاه والحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الصفحات : ١٥-١٦-١٧-٢٠-٢١-٢٦-٣٦٧-٣٦٩ ، وعبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٩٧ .

إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بني على غير أصل.

وذلك من جملة تحريمهم في المحافظة على القواعد اللسانية ". لكن ذلك لا يعني أن الإمام الشاطبي قد نفى استشهاد متقدمي النحاة بالأحاديث مطلقاً، فقد أشار إلى قلة استشهادهم بالأحاديث عندما قارن بينهم في ذلك (١).

يمكن تفصيل القول عن الحديث النبوي الشريف في كتاب المقاصد الشافية على النحو الآتي:

أ_ كثرة الأحاديث فيه:

بلغ عدد الأحاديث الشريفة في كتاب المقاصد الشافية مئتين وثمانية وثلاثين حديثاً، وهذا عدد كبير.

(١) فيما بينته من إشارة الامام الشاطبي الى استشهاد متقدمي النحاة بالحديث ، ولو على قلة ، فيه رد على البغدادي وغيره ممن تبعه : من القدماء والمحدثين ، ومنبع الفرق وجوهره يكمن في حذف البغدادي للاستثناء ، فقوله في خزانته نقلاً عن الامام الشاطبي : " لم نجد احداً من النحويين استشهاد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهم يستشهدون بكلام اجلاف العرب .. " لا يطابق قول الامام الشاطبي في شرح الفيه ابن مالك : " اما الحديث فانه يخالف (يقصد ابن مالك) في الاستشهاد به جميع المتقدمين ، اذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا على وجه اذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام اجلاف العرب ، وهذا يعني ان هناك وجهاً من اوجه الاستشهاد بالاحاديث النبوية عنه متقدمي النحاة ، يعكس ما ذهب اليه البغدادي في خزانته ، ومن تبعه بعد ذلك كالدكتورة خديجة الحديثي من المحدثين ، وغيرها ، انظر: الشاطبي: المقاصد الشافية ، ٤٠١/٣ ، والبغدادي ، خزانة الادب ، ١٢/١ والحديثي موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف الصفحات ، ٢٥-٢٦ ، ٣٢-٣٨٦-٣٦٩ : ٣٩٨ .

والجدول الآتي يوضح لنا توضيحا جليا تفوق المقاصد الشافية على بعض كتب النحو المشهورة في شواهد القرآن والحديث.

جدول يقارن شواهد القرآن الكريم والحديث الشريف في بعض الكتب النحوية

الحديث الشريف	القرآن الكريم	
٢١	٣٧٣	كتاب سيبويه
٧٧	٦٥٤	شرح الكافية الشافية
٢١١	١٥٠٢	شرح التسهيل
٢٣٨	٢٠٢٠	المقاصد الشافية

٢_ عزو الحديث إلى مصدره:

من الأمور المميزة لشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك أنه أحياناً يخرج الحديث، ويذكر من أخرجه من العلماء في كتبهم، ويذكر اسم الصحابي

الذي روى الحديث، وهذا شيء لم أجده لأحد إلا الشاطبي، فمن أمثلة ذلك قوله (١):

" وقد جاء في الصحيح (٢) عن واثلة بن الأسقع أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَالدِ إِسْمَعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ

بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ " (٣)

وخرج الترمذي عن العباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن

اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً ثُمَّ جَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ فَجَعَلَنِي فِي

خَيْرِهِمْ فِرْقَةً ثُمَّ جَعَلَهُمْ قَبَائِلَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً ثُمَّ جَعَلَهُمْ بِيُوتًا

فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ بَيْتًا وَخَيْرِهِمْ نَسَبًا " (٤)

٣_ تنوع أوجه الاستشهاد بالحديث:

فتارة يستشهد الإمام الشاطبي بالحديث النبوي الشريف لإثبات قضية

نحوية، وتارة لنصرة مسألة نحوية. فالحديثان اللذان أوردناهما سابقا ذكرهما

الإمام الشاطبي شارحا قول ابن مالك:

مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

(١) انظر: الشاطبي المقاصد الشافية ١٥/١.

(٢) يقصد صحيح مسلم كما سنرى في تخريج الحديث.

(٣) الحديث في صحيح مسلم ٢١٠/٢.

(٤) أخرجه الترمذي ٥٨٤/٥.

ومن الأحاديث التي ذكرها الشاطبي لنصرة مسألة نحوية حديث: " أَمْرٌ
بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَن مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ " (١).

فقد أوردته على أن النكرة العاملة يجوز الابتداء بها.

والناظر في الأحاديث التي استشهد بها الإمام الشاطبي يرى أنه
جمعت الشروط التي ذكرها في الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها
في النحو، فهي أحاديث عرف ناقلها بالفصاحة، واتسمت بالقصر،
ورويت بألفاظها دون معانيها.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٦٧/٥.

مذهب الشاطبي النحوي، واجتهاداته النحوية.

إنّ الناظر في كتب الأقدمين من النحويين وأهل التراجم، لا يستوقفه خلاف بينهم في مطلق وجود مذاهب نحويّة، فهم يشيرون، في أكثر مباحثهم، إلى خلاف مذهبي قام على تميّز منهجي بين جماعات النحاة، فكثيراً ما نجد في تآليفهم أن يقولوا : هذا مذهب البصريين، وهذا مذهب الكوفيين ، وهذا كوفي المذهب، وهذا بصري المذهب ، وفلان خلط بين المذهبيين.

وما كانت كتب المجالس والمناظرات، وتراجم نحاة الأمصار، والخلاف النحوي لتكون؛ لولا هذا التكثر المذهبي الذي دفع هؤلاء العلماء إلى تأريخه وتثبيته وتقديره، بل إنني مقتنع بأنّ هؤلاء العلماء لم يذكروا البصرة أو الكوفة، بعد نضوج هذه المذهبية، وهم يقصدون الرقعة الجغرافية، ولكنهم يشيرون، في ظني، إلى المذهب النحوي ، والمنهج العلمي، الذي نشأ في محاضن البصرة أو الكوفة، وهذا تماماً يشبه تصرف الفقهاء و العلماء عندما يتحدثون عن مذهب أهل العراق الفقهي، أو مذهب أهل الحجاز الفقهي، أو مذهب مصر الفقهي ، إذن؛ فهم يتكلمون على أصول علمية، ومناهج نظر؛ تقوّمت بها جملة من الفتاوى اللغوية، أو الشرعية، نشأت

وترعرعت في بيئة معيّنة؛ فصارت من جرا ذلك رُحلة طلاب هذه الأصول،
وهذه المذاهب.^(١)

أما المحدثون والمعاصرون، فقد تقطعت آراؤهم أيادي سباً في إثبات هذه
المذاهب ونفيها، واختلفوا اختلافاً بيّناً، ويبدو من النظر الأول، أنّ الخلاف
بدأ عند بعض المستشرقين، ثمّ تمدد إلى الباحثين العرب، ولا ضير؛
فالبحث العلمي أمر مفتوح للجميع، ما دام يقوم على الأصول العلمية.
وممن نجده يتكلم على المذاهب باسم المدارس النحوية ، المستشرق
الألماني كارل بروكلمان، ويبدو لي من كلام بروكلمان أنه ليس مقتنعاً
كثيراً بحقيقة المذاهب النحوية في التراث العربي، فهو يرى أنه خلاف
مزعوم لم ينشأ إلا على أساس المنافسة بين المبرد وثلعب ، أما
جوتولدفايل؛ فيثبت المذهب البصري ويشكك في حقيقة المذهب الكوفي
وقيامه، وينفي صراحة المذهب البغدادي، ويقول : إنهم لم يؤسسوا مدرسة
نحوية خاصة ، ومن الباحثين الذي نفوا فكرة المذاهب النحوية علي أبو
المكارم، الذي اعتقد فساد الفكرة القائلة بوجود مناهج متميزة في النحو،
يقول : " من الأخطاء في الدراسات فكرة وجود مدارس نحوية، تتميز كل
منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي، ويؤكد ما سبق أن المنهج الذي

(١) عماد الزين، المذاهب في النحو العربي، بحث منشور في الشبكة الدولية على موقع الأصليين.

سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة، تحكمه قواعد عامة، لم يخرج عليها، وإن تفاوت تأثير بعضها" ومنهم من أثبت مذهب البصرة والكوفة حسب، كالباحث مهدي المخزومي، ودفع فكرة المذهب البغدادي بشدة، ومن الباحثين من أيد وجود مذاهب ثلاثة: بصري وكوفي وبغدادي، كأحمد أمين، والشيخ محمد الطنطاوي، وأحمد مكي الأنصاري غيرهم. (١) ومن الباحثين من أثبت النزعة العلمية المذهبية، ولم يؤيد فكرة نسبتها إلى مصر من الأمصار، لا سيما الكوفة، نجد هذا الطرح فيما قاله الأستاذ سعيد الأفغاني: " والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه، وفي أقوال الكوفيين والبصريين؛ ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالاً ومقداراً بين البلدين بل بين نحاة كل بلد على حدة، وعلى ذلك يصح أن نعيد النظر في تاريخ النحو بهذا التصنيف، بعد أن علمنا أن النزعتين تتمثلان على حقيهما بالبصرة لا الكوفة ".

أما الأستاذ طه الراوي فيذهب مذهباً آخر، فيعدّ مذهب البصرة والكوفة أصليين، تفرع عنهما المذهب البغدادي، والمذهب الأندلسي. فالمذهب البغدادي مرجعه الكوفي، والمذهب الأندلسي، مرجعه البصري . أما الأستاذ

(١) المصدر السابق.

شوقي ضيف فقد أوصلها إلى خمسة مذاهب : البصري، والكوفي،
 والبغدادى، والأندلسي، والمصري، وراح يثبت خصائص كلّ مذهب
 منها⁽¹⁾ ما الإمام الشاطبي فإن المتتبع لكتابه المقاصد الشافية يجد أن
 الرجل كان بصري المنزع ينطلق من أقوالهم، ويدافع عن آرائهم، ويدعم
 حججهم، وليس هذا غريبا فإن النحو البصري فشا في الأندلس حتى
 كاد يطمس المذاهب الأخرى.

ولا يخطئ النظر في اجتلاب أمثلة تؤيد بصرية الإمام الشاطبي، فمن
 ذلك قوله: " قال في (الشرح) بعد التمثيل : فتوكيد النكرة إن كان هكذا
 يعني مفيدا ، حقيق بالجواز و إن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته
 ؟ و أما ما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت و قتا كله ، و رأيت شيئا نفسه ،
 فغير جائز ، قال: فمن حكم بالجواز مطلقا أو بالمنع مطلقا فليس بمصيب
 ، و إن حاز من الشهرة أوفر نصيب .

و إنما قال هذا لأن البصريين غير الأخفش يمنعون توكيد النكرة نطلقا أفاد
 أو لا ، و من الكوفيين من يجيز مطلقا أفاد أو لا ، حكاها في (الشرح) .

و ما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ، ورأي الأخفش و الذي
 نقل هنا خلاف ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين من أن الجواز عندهم

(1) المصدر السابق.

مقيد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقا و لم يحك عنهم خلاف ذلك ، و هو أشبه بنقل الأئمة مما نقله المؤلف في (الشرح) . و كلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكره الناس من الخلاف إلا في شيء آخر حسبما يذكر على إثر هذا بحول الله .

و مما استدرك به للجواز قول الراجز :

أرمي عليها و هي فرع أجمع و هي ثلاث أذرع و إصبع

و قال الآخر :

قد صرت البكرة يوما أجمعا

ومن أبيات الحماسة :

أولاك بنو خير و شر كليهما جميعا و معروف ألم و منكر

و قال الآخر :

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إلى أشياء غير هذا .

و ما ذهب إليه الناظم حسن إن ساعد قياسه سماع يعتد به في القياس و يخرج بكثرته عن الشذوذ و تكلف التأويل ، و إلا فلنحاة البصرة أن يقولوا: إن النكرة لا يصح توكيدها قياسا ، إذ ليس لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ألا تؤكد لأن توكيد ما لا يعرف غير مفيد .

و أيضا فالنكرة شائعة في جنسها و التوكيد يقتضي التخصيص و هما كالمتفابين فلا يجتمعان ، و لهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة و العكس ، كما تقدم ، و هذا وجه القياس ، و أما السماع فلم يأت منه ما يشفي غلة و لهذا كله يشمل المنع ما أفاد و ما لم يفد عند نحاة البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط ، بل ثم عندهم أمر آخر زائد عليه ، و هو الوضع العربي ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة و بالعكس ، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة : ((قف حيث وقفوا ثم فسر)) أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما و أحاط بمقاصده .

و كثيرا ما تجد ابن مالك و غيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب و عرفوا مقاصدهم اتكالا على قياس مجرد أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

و الصواب الاستناد إلى السماع ثم النظر في قياسه إن كان لا العكس.^(١)

فنحن نرى أن الشاطبي كان ضد ما أخذ به ابن مالك المائل إلى رأي بعض الكوفيين.

(١) المقاصد الشافية: ١٨/٥

ومما أيد فيه الشاطبي البصريين رده على ابن مالك أيضا عندما أخذ برأي البصريين في شرح قول الشاعر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

على أن الأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل.

وممن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وابن مالك في التسهيل وشرحه، وأطال في الرد عليه الشاطبي^(١)

على أن الشاطبي نصر الكوفيين في مواضع قليلة، لأنه رأى أن الحجة معهم، فمن ذلك قوله في مسألة العطف على الضمير المتصل من غير فصل: " وهذه المسألة مختلف فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتي عندهم في الشعر حيث لا يقاس عليه ، و ذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلين على ذلك بما جاء في الشعر ، و بقوله تعالى : ((فاستوى وهو بالأفق الأعلى)) ففي استوى ضمير عندهم و (هو) معطوف عليه أي استوى جبريل عليه السلام و محمد صلى الله عليه و سلم .وهذ عند البصريين ليس فيه دليل

(١) المقاصد الشافية: ٤٦٨/١ .

أما الشعر : فظاهر ، و أما الآية فتحتمل أن تكون الواو في (وهو) واو الحال لا واو العطف ، و الضميران معا لجبريل عليه السلام ، أي استوى في صورته التي خلق عليها حال كونه في الأفق الأعلى . و قد رأى المؤلف في التسهيل و شرحه رأيا ثالثا وهو جواز العطف في الكلام على قلة و استشهاد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما جاء من ذلك في الكلام من قولهم : مررت برجل سواء و العدم ، و في الحديث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كنت و جار لي من الأنصار ، وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت و أبو بكر وعمر ، و فعلت و أبو بكر وعمر ، و انطلقت و أبو بكر وعمر ، هكذا ثبت ضبطها في صحيح البخاري .

و الثاني : أن ما جاء في الشعر من ذلك منه ما يلحق بالنثر لإمكان الإتيان به على غير ضرورة ، لتمكن الشاعر أن ينصب ما بعد الواو على المفعول معه في بيت ابن أبي ربيعة و الراعي و جرير ، وكذلك قال المؤلف في بيتي ابن أبي ربيعة و جرير ، بناء على أصله في ذلك و قد مر الكلام على ما في ذلك فيما تقدم ، فإن قيل : ظاهر الكلام متهافت ، فإنه بين أن العطف بلا فصل شائع في الشعر و هذا يقتضي أنه قوي في قياس

الضرائر ، كصرف ما لا يصرف ، و قصر الممدود ، فقوله بعد هذا : ((وضعفه اعتقد)) مضاد لهذا .

و أيضا فإن أراد أنه ضعيف في الكلام إن قيل فهذا أيضا كذلك لأنه لم ينتفت هنا إلى نقل في النثر و لا نبه على أنه يقاس في النثر على ما اختص بالشعر ولو نبه عليه لكان متناقضا .

و لا يقال : إنه أتى بقوله : (وضعفه اعتقد) تنمة للبيت لا لغير ذلك فإن هذا أشنع عليه فثبت أن هذه التنمة مشكلة . فالجواب أنه إنما أراد اعتقاد الضعف فيه في القياس مطلقا لا بقيد كونه في نظم أو نثر فسلط الضعف على وروده و لما قال ذلك مع النص على شياعه في الشعر ، دل ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلا أو يكون قوله : (وضعفه اعتقد) يريد به : في الكلام فكأنه يقول : إنه في الشعر قوي و في الكلام ضعيف و على هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه في التسهيل و شرحه و يكون الدليل على صحة رأيه ما تقدم و الله أعلم. (١)

(١) المقاصد الشافية: ١٥٣/٥.

الفصل الرابع: إمامة مختصرة ببعض شروح

ألفية ابن مالك.

إن كثرة شروح الألفية دليل على أهميتها ليس بين المنظومات النحوية فحسب، بل بين كتب النحو واللغة عامة، فقد أولى الباحثون، وعلماء العربية هذا المؤلف عناية كبيرة، ومازالت هذه العناية، وذلك الاهتمام إلى اليوم.

ولو استعرضنا هذه الشروح لوجدناها قد تباينت من حيث الأسلوب واللفظ، لا من حيث الأصالة والمضمون، أي أن الاختلاف في الشكل والترتيب، لا في المضمون والجوهر، مادامت من منبع واحد

فلم تكن هذه الشروح بمنزلة واحدة وإنما كانت جودتها تختلف تبعاً لقدرة المؤلف، والشارح ومنزلته العلمية بين علماء عصره، أو السابقين له من جهة، وما جاء على كل شرح من تعليقات، وحواش، وشروح شواهد من جهة أخرى. غير أننا نجد بعض هذه الشروح لم يحظ بنصيبه من اهتمام الشراح، فلم تكن عليه أية حاشية، أو تقرير أو تعليق، أو شرح للشواهد.

ونجد شروحات أخرى لقيت نصيبها عند علماء العربية، فأولوها اهتمامهم بالتعليق، والحواشي، وشرح شواهدا، كما كثرت عليها المتنون، والتقييدات. من ذلك شرح ابن هشام المسمى بـ "التوضيح" أو "أوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك" عليه تعليقات وشروح كثيرة منها:

أ_ حاشية عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١١هـ.

- ب_ حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى ٨٥٥ هـ.
- ج_ حاشية محيي الدين عبدالقادر السعدي المالكي المتوفى سنة ٨٨٠ هـ وقد سماها:
"رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك"^(١).
- د_ شرح الشيخ خالد الأزهرى، وقد فرغ منه سنة ٨٩٠ هـ، سماه: "التصريح بمضمون التوضيح".
- ثم شرح ابن الناظم لألفية والده الذي لم يقل أهمية عن شرح ابن هشام، فنجد عليه الكثير من الحواشي، والتعليقات، والشروح^(٢) منها حواشي:
- ١_ لمحمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى ٨١٩ هـ.
- ٢_ ولجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ سماها: "المشرف على ابن المصنف"^(٣).
- ٣_ ولزكريا بن محمد الأنصاري المتوفى ٩٢٦ هـ.
- ٤_ ولشهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي المتوفى ٩٩٢ هـ.
- ٥_ وللقاضي تقي الدين التميمي المتوفى ١٠٠٥ هـ. حكم فيها أقوال الشراح وحكم فيما بينهم.
- ٦_ شرح للشواهد لآغا سيد محمد بن علي الموسوي المتوفى ١٠٩٨ هـ.

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون ٩١٠/١.

(٢) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٢٧٨/٥.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون ١٥٢/١.

وغير هذين الشرحين، شروح كثيرة أخرى^(١) ألفت عليها الحواشي، والشروح، والتعليقات كشرح ابن عقيل، وشرح المكودي، وشرح الأشموني، وشرح السيوطي. إن الغرض من هذه الشروح ومن عناية العلماء الشارحين للألفية بها هو تيسير هذا المؤلف، وتسهيله، وتقريب مسائل النحو واللغة فيه إلى الباحثين، وطلاب علوم العربية.

لقد كان شرح الشاطبي لألفية ابن مالك من جملة تلك الشروح التي أسهمت في تحقيق الأغراض المذكورة، فشجعت الدارسين على قراءة الألفية وفهماها. وليبيان أهمية شرح الشاطبي بين كتب النحو، والشروح الأخرى، ووضعه في المكانة التي يستحقها، وتأثيره في الدراسات النحوية المتأخرة، وتأثر صاحبه بمن سبقه، عقدت مقارنة بين هذا الشرح ومجموعة من الشروح الأخرى للألفية السابقة له والمتأخرة عن عصره، وجعلت تلك مقصورةً على:

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٢٨٢/٥ - ٢٨٨.

أولاً- شرح ابن الناظم^(١):

وهو: بدر الدين محمد بن جمال الدين المتوفى سنة ٦٨٦هـ. كاد ابن الناظم أن يصير علماً بالغلبة للشرح؛ لأنه أول من شرح الألفية^(٢)، ولما تميز به من جمال الأسلوب، وحسن اللفظ والتعبير إضافة إلى جودة المعنى وعمقه في تنسيق العبارات في شرح ما يريد توضيحه فيقرب معناه، ويسهل فهمه^(٣).

لقد تعقب ابن الناظم والده في كثير من الأمور، وشمل ذلك آراءه، وربما تجاوزها إلى نظمه، إذ كان يأتي ببيت من عنده بدل بيت الألفية؛ لأنه يراه أحسن وأكثر دقة وتضميناً للمسألة النحوية.

فما تعقب فيه والده من أبواب الألفية في النحو:

أ_ باب التأنيث الذي قال فيه^(٤): "الأوزان التي لم ينبه عليها الناظم:

ومنها ما لم ينبه عليه نحو: فَعَلَّى كَفَرْنِي^(٥)، وَفَوَعَلَى كَحَوَزَلِي^(٦)، وَفَعَلَوِي

(١) اعتنى بتصحيحه، وتنقيحه على نسخ معتبرة: محمد بن سليم اللبابيدي، مأمور الاجراء في بيروت، وطبع بمطبعة القديس جاور جيوس في بيروت سنة ١٣١٣هـ. وهناك ابن ناظم آخر هو ابن الجزري المقرئ .

(٢) إن أغفلنا قول من قال إن ابن مالك شرح ألفيته؛ لأن شرحه لم يصلنا. ومن قائله الذهبي في تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠، وعنه السيوطي في البغية ١/١٣٣، وحاجي خليفة في كشف الظنون ١/١٥١.

(٣) قال الصفدي في الوافي بالوفيات ١: ٢٠٦: "لم يشرح الخلاصة بأحسن، ولا أجزل منه على كثرتها". وقول الصفدي محمول على تقدم وفاة الصفدي، فقد توفي سنة ٧٦٤هـ. وإلا فقد جاء بعد الصفدي شروح عظيمة للألفية كما سنرى.

(٤) ابن الناظم ص ٢٩٦.

(٥) حكى الأصمعيُّ أَنَّهُ ذُوْبِيَّةٌ شَبِيْهُ الْخُنْفَسَاءِ أَوْ أَعْظَمَ مِنْهَا شَيْئاً، طَوِيْلَةُ الرَّجْلِ. اللسان مادة: ق ر ن ب

(٦) مشية فيها تبخر، كما حكى صاحب التاج، مادة: خ ز ل، ويقال أيضاً: الخيزلي، بالمشناة التحتية بدل الواو، وارجع إلى مادة: خ زر، ففيها إضافة على ما ذكرنا.

كَهْرَنُوى^(١) - لَنبِت-... "

ب_ باب الإخبار بالذي والألف واللام^(٢):

قال ابن الناظم: " لا يصح الاخبار عن اسم في الكلام، إلا بسبعة شروط، وقد نبه على أربعة منها... " .

ج_ باب الاضافة^(٣):

في هذه المسألة وقف ابن الناظم ضد والده حيث قال: " ما يضاف إلى الجمل جوازا مثل حين ووقت ويوم، فالقياس بقاء إعرابه، ومال الناظم إلى الكوفيين في بنائه " .

د- وقد تعقبه في نظم الأبيات فقال باب التنازع:

بَلْ حَذَفَهُ الرَّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

رأى ابن الناظم أن قول والده يفيد أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا في باب ظن، يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، مع أنه لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير، فاستصوب أن يقول بدله:

واحذفه إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولٌ حُسْبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَجَهُ تُصِيبُ^(٤)

بعد هذا لابد من بيان الملامح العامة التي يتميز بها كل من الشرحين، وأوجه

التأثير والتأثر، أو قل أوجه الاتفاق والاختلاف، وهي:

(١) هذا ضبط محققي تاج العروس في مادة: هر ن.

(٢) ابن الناظم ص ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق ص ١٥٣.

(٤) نفسه ص ١٠١، وارجع إلى شرح الاشموني بحاشية الصبان ٢: ١٠٥ طبعة الحلبي.

١- يتضح في شرح ابن الناظم التأثر الشديد بالمعارف المنطقية، وليس ابن الناظم بدعا في هذا، فهذا ميسم علماء عصره الذي انعكس على مؤلفاتهم النحوية واللغوية، بالإضافة إلى الأسلوب الفلسفي، والتحليل العقلي اللذين صبغا كلامه وأسلوبه في هذا الشرح^(١).

ولهذا كثرت الحواشي، والشروح، والتعليقات على هذا الشرح، وقد بينت ذلك في المقدمة.

والناظر في المقاصد الشافية يلمح للمنطق وجودا، ولكنه ليس كالوجود الطاعي في شرح ابن الناظم، وأحببت أن أوقفك على بعض التطبيقات المنطقية في النحو لدى الشاطبي:

عرف النحاة، ومنهم ابن مالك الكلام بأنه: اللفظ المركب المفيد بالوضع^(٢) وفسر الشاطبي الوضع بمعنيين، أحدهما: القصد، والآخر: وضع العرب، ورأى أن تفسير الوضع بوضع العرب يتضمن معنيين، أحدهما: كونه على طريقة العرب، وترتيب ألفاظها على معانيها، وبهذا خرج كلام الأعجمي

(١) انظر باب البديل مثلا ص ٢١٥ - ٢١٩، وباب التصريف ص ٣٢٧.
 (٢) لقال أن يعترض على نسبة هذا التعريف إلى ابن مالك في الألفية؛ لأنه يقول فيها: كلامنا لفظ مفيد كاستقم، فلا ذكر للتركيب والوضع ثم، وظاهر هذا الاعتراض الوجاهة، ولكن رده أوضح منه، فنقول في رده: صحيح أن ابن مالك لم يتطرق إلى التركيب والوضع في بيته، ولكنهما لازمان للفظ والإفادة، لأن الحكم على اللفظ بالإفادة لا يكون إلا إذا تركب ظاهرا أو تقديرا، والوضع بمعنييه القصد ووضع العرب، لازم للفظ حتى يكون مفيدا، فتحصل أن ابن مالك اكتفى بذكر الملزوم عن اللازم، وقد أجاب الشاطبي عن سبب اكتفاء ابن مالك باللفظ والإفادة بأجوبة تشفي الغليل فانظرها في ١/ ٣٣-٣٨.

والثاني: اعتبار الإفادة الوضعية - أي المتواضع عليها - فتخرج بذلك الإفادة العرضية والعقلية.

فأنت ترى استخدامه لمصطلح الإفادة العرضية والإفادة العقلية، وهما مصطلحان منطقيان.

٢- خالف الشاطبي في شرحه ابن الناظم فيما ذهب إليه في وضع الشروط للمسائل النحوية واللغوية في الحالات المختلفة كقول ابن الناظم في باب " إعراب الفعل " (١) عن إذن:

"وينصب بها المضارع بشرط كونه مستقبلا، وكون إذن مصدرية، والفعل متصل بها، أو منفصل بقسم".

قال الشاطبي في نفس الباب (٢): " ثم شرط في عملها النصب شروطا أربعة" (٣) فابن الناظم ذكر ثلاثة شروط، والشاطبي ذكر أربعة، والشرط الزائد عند الشاطبي هو: أن يكون الفعل الذي تعمل فيه إذن بعدها لا قبلها (٤)،

وقد أحس الشاطبي بأن قائلا قد يقول: شرطك الزائد هذا داخل في اشتراط كون إذن مصدرية، فيلزم التكرار عندك.

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٦٦.
(٢) كلمة نفس تستعمل للتوكيد، وتستعمل سائر الأسماء فتدخل عليها العوامل، ولا حاجة إلى تخطئة الاستعمال الأخير؛ لأن شواهد كثيرة.
(٣) المقاصد الشافية: ١٧/٦.
(٤) المصدر السابق: ١٩/٦.

فأجاب بقوله: " وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول؛ لأن إذن قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهي بعد غير مصدرية، نحو: إني إذن أكرمك، وما أشبه ذلك، فإن تقدم الفعل عليها لم يصح نصبه، فلا يجوز أن نقول: يقوم إذن زيد، ويخرج إذن" (١)

٣- لا يجزئ ابن الناظم أبيات الألفية عند شرحه لها، بل يسوق البيت أو البيتين، أو الأكثر، ثم يبدأ بشرحها شرحاً موجزاً، وكذا يفعل الشاطبي في المقاصد الشافية (٢)

ففي باب النائب عن الفاعل (٣) يشرح ابن الناظم سبعة أبيات مرة واحدة، وفي باب المفعول المطلق (٤) ثلاثة أبيات، وفي باب الاستثناء (٥) خمسة.

(١) المقاصد الشافية: ٢٠/٦. واعلم أن إذن التي من شأنها أن تنصب لم ترد في القرآن الكريم إلا غير ناصبة، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله عز وجل أيضاً: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ

النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] وقد أشار الشاطبي إلى سبب هذا فقال: "...إذا وقعت إذن من بعد حرف

العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان: أحدهما: النصب، قال س، وسمعنا بعض العرب قراها: "وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا" وهي قراءة هارون القارئ، والثاني: الرفع... ومنه قراءة الجماعة. هذا قول الشاطبي موافقاً س، وللدكتور جهاد يوسف العرجا بحث نشر في مجلة الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الخامس، العدد الثاني، يونيه ٢٠٠٧، بعنوان: الإهمال في النحو العربي، ذكر فيه إهمال إذن، ولم يشر إلى إهمالها إن سبقت بالعاطف كما ذكر الشاطبي. وفي نفسي شيء عندما أذكر نواصب المضارع، وأذكر منها إذن، فهي مبتوتة الإستعمال ناصبة، صعبة المعنى على ما ذكره (فهي حرف جواب وجزاء، وقد تتمخض للجواب). والقرآن الكريم وهو أفصح كلاماً لم يستعملها ناصبة البتة، نعم ذكروا تخريجا لعدم نصبها في القرآن، وهو سبقها بعاطف، ولكن في النفس شيء من جوابهم. وأجدي أميل إلى الأخذ بلغة بعض العرب الذين يرفعون بها، وإن استوفت الشروط.

(٢) الشرح نوعان: شرح بالقول، ويبدأ الشراح فيه بعبارة: " قوله "، وشرح مزجي، وفيه يمزج الشراح كلام الأصل بشرحه ويسردها سرده سريداً متتابعاً، دون أن يشعر بأن هذه العبارة هي للأصل، إلا بالأقواس التي يضعها بعض الشراح. انظر جامع الشروح والحواشي: ٩/١ - ١٠. وشرحا ابن الناظم والشاطبي كلاهما من قبيل الشرح بالقول والعبارة، وشرح السيوطي للألفية الموسوم بالبهجة أو النهجة المرضية من بابة الشرح المزجي.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٨٨.

(٤) السابق ص ١٠٤، ١٠٥.

(٥) نفسه ص ١٢٠.

وفي باب المعرب والمبني^(١) يشرح الشاطبي ثلاثة أبيات دفعة واحدة ، وفي باب إن وأخواتها^(٢) شرح أربعة أبيات مرة واحدة.

١- يستعمل ابن الناظم الأسلوب التعليمي، وهو طريقة السؤال والجواب كقوله: "

فإن قلت ... قلت^(٣) ، وهذا ما سار عليه الشاطبي في شرحه^(٤)، وهي

طريقة من تصدر حلقات الدرس والإقراء.

٢- يستشهد ابن الناظم بالقرآن الكريم^(٥)، والقراءات القرآنية^(٦)، والحديث النبوي

النبوي الشريف^(٧) قليلا، وهو عند الشاطبي كثير لا تكاد تخلو صفحة من

المقاصد الشافية من غير أن يستشهد بما ذكرت.

(١) المقاصد الشافية: ١/١٥٩.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/٣٤٢.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٩، ١٣٩، ١٨٧، ٢٨٧.

(٤) المقاصد الشافية: ٦/١٧.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٦٢، ١١٤، ٢٢٤. وأقصد بالقرآن هنا ما تواتر من القراءات العشر، وغيرها، وغيرها،

وشروط اعتبار المروي قرآنا جمعها ابن الجزري في قوله في كتابه طيبة النشر ص ٣٢:

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٩، ٥٨، ٣٤٤. وأقصد بالقراءات هنا ما لم يعتبر قرآنا مما فقد الشروط السابقة التي ذكرها ابن الجزري في بيته، فليتأمل.

(٧) المصدر السابق ص ٢٤، ١٢١.

وقد يدعم ابن الناظم القرآن الكريم ^(١) بالشعر كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي
يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
[الروم: ٢٧] وقال الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَىٰ لَنَا بَيْتًا دَعَانِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ^(٢)

كما يدعم الشعر بالقرآن الكريم ^(٣).

٣- لم يكثر ابن الناظم من استشهاده بالقياس ^(٤) والسمع ^(٥)، ولو أن استشهاده
بالقياس أكثر من السماع، والإكثار من القياس سمة المدرسة البصرية.

فمن استشهاد ابن الناظم بالقياس قوله: " وهو أقيس " ^(٦)، وقوله: " ولا يقاس

على هذه الصفات بإجماع " ^(٧)، وقوله: "...فشاذ ولا يقاس عليه " ^(٨)، وقوله: " ما
جاء مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه " ^(٩).

إلا أنه لم ينس السماع الذي هو المنهج الغالب على الكوفيين، فقال: " وقول
الكوفيين أولى بالصواب لصحة السماع بذلك " ^(١٠)

(١) شرح ابن الناظم ص ١٩٢.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه: ٣١٨/٢.

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٩٢.

(٤) السابق ص ٢١٢، ٢٨٦، ٣٢٩.

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٤.

(٦) نفسه ص ٢٢٦.

(٧) نفس المصدر ص ٢٢٧.

(٨) نفسه ص ٢٦٣، ٢٨٦.

(٩) نفسه ص ١٣١.

(١٠) المصدر السابق ص ١٩٨.

٤- لم ينسب ابن الناظم لغات القبائل العربية^(١) كتميم، وقيس، والطائيين، والحجازيين^(٢)، وأسد.

٥- لم ينسب ابن الناظم الأشعار إلى قائلها، بل يكتفي بالقول: قال الشاعر^(٣)، أو أو قال الراجز^(٤).

وقد ينسب بعضها فيقول: قال جرير^(٥)، أو: هو قول الطرماح^(٦)، أو: وأنشد الأخطل^(٧).

والشاطبي يشبه ابن الناظم في هذا كما سيتضح لنا في الفصل الثالث: منهج الشاطبي في كتابه.

٦- كان ابن الناظم بصري المذهب في آرائه، يؤيد البصريين في كثير من مسائل النحو واللغة.

إلا أنه لم يغفل المدارس الأخرى، ولم يهمل الاستشهاد بآراء الكوفيين والبغداديين. وهأنذا أورد مُثلاً لآراء المدارس الثلاث من شرح ابن الناظم.

(١) شرح ابن الناظم ص ٧٣، ٢٠٩، ٢٤٧، ٣٥٢.
 (٢) الحجازيون ليسوا قبيلة واحدة؛ فالحجاز تطلق على مكة والمدينة والطائف، كما ذكر الفيروزآبادي في قاموسه، مادة: ح ج ز، فمصطلح الحجازيين يشمل إذن: قريشا (أهل مكة)، والأوس والخزرج (أهل المدينة)، وتقيفا (أهل الطائف). على أن صاحب معجم البلدان: ٢/٢١٩ أورد آراء آخر فيما يصدق عليه اسم الحجاز، فلتنظر ثمة.
 (٣) شرح ابن الناظم ص ٢٦، ٧٣، ١٣٨.
 (٤) المصدر السابق ص ٧٠، ١٥٩، ٣٠١.
 (٥) المصدر السابق ص ١٧.
 (٦) المصدر السابق ص ١٢٧.
 (٧) المصدر السابق ص ٢١٨.

أ- ما استشهد به للبصريين:

١- باب التعجب قال:

"الدليل على فعليته (يعني لفظ التعجب ما أفعل): لزومه متصلاً بياء المتكلم نون^(١) الوقاية نحو: ما أرغبني في عفو الله... وعند بعض الكوفيين أن أفعل في التعجب اسم لمجيئه مصغراً"^(٢).

ورد ابن الناظم ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: "وإنما التصغير للأسماء، ولا حجة فيما أورده لشذوذه"^(٣).

٢- وقوفه ضد الكوفيين في رأيهم الآتين:

أ- المبتدأ والخبر يترافعان^(٤).

ب- الفعل أصل المصدر^(٥).

وما استشهد به للكوفيين أبان عن وقوفه إلى جانبهم وتأيبده لهم:

١- قوله في باب إعراب الفعل^(٦): "يرفع الفعل المضارع المعرب إذا لم يدخل

عليه ناصب ولا جازم. والرافع له إذ ذاك، إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول

البصريين، وإما تجريده من الناصب والجازم، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح."

(١) نون: مفعول به للمصدر لزوم، ومتصلاً حال من الضمير في لزومه.

(٢) السابق ص ١٧٧.

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٧٧.

(٤) نفس المصدر ص ٤٢.

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٢.

(٦) المصدر السابق ص ٢٦٠.

٢_ وفي باب الابتداء^(١):

"... وعند الكوفيين أن إبراز الضمير إنما يجب عند خوف اللبس، ومما يدل على صحة قولهم قول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْتُوها وَقَدْ عَلِمْتُ^(٢)

١- وفي باب التوكيد^(٣): " وقول الكوفيين أولى بالصواب لصحة السماع".

ج- ومما استشهد به للبغداديين قوله في باب النداء^(٤):

" الجمع بين حرف النداء والألف واللام مخصوص بالضرورة " إلى أن يقول: " وقد أجاز البغداديون: يا الرجل في السعة، قالوا لأننا لم نر موضعا يدخله التنوين، ولا تدخله الألف واللام".

٧- ومما وقف فيه إلى جانب والده وأيده فيه قوله في باب الإضافة^(٥):

" ذهب شيخنا إلى أنه يجوز في السعة الفصل بينهما^(٦) في ثلاث صور: الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]

(١) ابن الناظم ص ٤٣.
 (٢) صدر بيت عجزه: بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقِحْطَانٌ. ولم يعين ذاكروه قائله. وممن أورده: ابن هشام في أوضح المسالك: ١٧٤/١، وابن عقيل: ٢٠٨/١، و صاحب همع الهوامع: ١٢/٢.
 (٣) نفسه ص ١٩٨.
 (٤) نفس المصدر ص ٢٢٢.
 (٥) شرح ابن الناظم ص ١٥٧.
 (٦) يقصد المضاف والمضاف إليه.

.... إلى أن يقول مؤيداً والده: وفي القرآن الكريم: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وحسن مثل هذا الفصل

لأن مفعول المصدر غير أجنبي منه فالفصل به كلا فصل ...".

ثانياً: أوضح المسالك لابن هشام:

قال محقق شرح ابن هشام^(١): " شرح ابن هشام الخلاصة مرتين: إحداهما في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والثانية في كتاب سماه: دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة "^(٢).

لقد جرت العادة على تسمية شرحه (أوضح المسالك): بالتوضيح، حتى عرف بهذا الاسم بين الدارسين^(٣)، وهو - بحق - توضيح لألفية ابن مالك لما اتصف به من وضوح العبارة، ولبعده عما اتصفت به الشروح الأخرى من الغموض والتعقيد في الأسلوب والمعنى، فلم يكن شرحاً تقليدياً كما اعتادت عليه الشروح من تفصيل الأبيات بصورة متسلسلة، فيقول في مقدمة كتابه: "إن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية ... كتاب صغر حجماً، وغزر علماً ... وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره، ويباينه، أحل به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده... وربما أشير إلى نقد أو تدليل، ولم آل جهداً في

(١) محمد محيي الدين عبدالحميد ص ٦.

(٢) الأول مطبوع مشهور، والآخر مفقود حتى الآن.

(٣) أضف إلى أن اسم التوضيح أصبح علماً بالغلبة على كتاب ابن هشام، أضف أن مؤلفه حمل لقب الموضح (على مثال اسم الفاعل) بعد تأليفه كتابه هذا، ففي كتب النحو المتأخرة كالصبان والخضري يطلقون: قال الموضح، ويقصدون به ابن هشام رحم الله الجميع. ولعل اسم التوضيح أخذ من قول ابن هشام في طالعة الأوضح: " وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره"، وقوله أيضاً في ذات المقدمة: " ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه".

توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" (١).

إن في تسمية ابن هشام لشرحه هذا بـ (أوضح المسالك) تأثراً بما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي في شرحه "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" (٢) مع شيء من التغيير في بعض الألفاظ. وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبدالعال سالم مكرم إذ قال: "ويشير إلى هذا التأثر شرحه للألفية الذي سماه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فإنه تأثر فيه بأبي حيان في التسمية، فقد سبقه أبو حيان بكتابه في شرح الألفية المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" (٣).

يعد ابن هشام عالماً مجدداً في النحو فقد قال عنه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه" (٤).

(١) المقدمة ص ٣.
 (٢) لم يكمله أبو حيان، بل وصل إلى باب أفعل التفضيل، وقد نشر "منهج السالك" لأبي حيان النحوي في جزأين في نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧م. بتحقيق وتقديم سيدني جليزر (Sidney Glazer) الجمعية الشرقية الأمريكية العدد (٣١). وأعادت مكتبة أضواء السلف في المملكة العربية السعودية نشره مصوراً عن الطبعة السابقة. والكتاب يحتاج إلى تحقيق جديد.
 (٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٢٠١.
 (٤) طارت كلمة ابن خلدون هذه كل مطار، على أنني لم أجدها بنصها في مقدمة ابن خلدون، بل ما وجدته هو ثناء على ابن هشام بعبارة أخرى، نصها: "ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر، مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد، من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهم، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريحه وحسن تصرفه فيه. ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصراً في =

ولأهمية هذا العالم ومؤلفه، أقبل العلماء والباحثون على دراسته،
 وشرحه والتعليق عليه. من هذه الشروح^(١):

١_ شرح العلامة الشيخ خالد عبدالله الأزهري باسم " التصريح على
 التوضيح ". وهو مشهور مطبوع، وعليه حاشية مفيدة للشيخ ياسين
 الحمصي.

٢_ شرح حفيده شهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن هشام المتوفى
 ٨٣٥هـ.

٣_ شرح لناصر الدين محمد اللقاني المتوفى ٩٥٨هـ، طبع بفاس سنة
 ١٣١٨هـ.

٤_ شرح للشواهد، لمحمد بن عبدالقادر الفاسي المتوفى ١٠٩١هـ.

= المتقدمين، سيما مع ما قدمناه من كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتأليف، ولكن فضل الله
 يؤتيه من يشاء.

وهذا نادر من نوادر الوجود" المقدمة ١١٠٨/٣.

ثم ذكر ابن خلدون كلاما آخر في موضع ثان مادحا ابن هشام وكتبه: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه
 العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام
 الإعراب مجمل ومفصلة. وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من
 المتكرر في أكثر أبوابها وسماه بالمعني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها
 بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما، فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه
 الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحى نحا أهل الموصل، الذين أقتفوا أثر
 ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه. والله
 يزيد في الخلق ما يشاء". انظر المقدمة ١١٣١/٣.

فكان تلك العبارة التي أوردتها في متن الرسالة تناقلها المؤرخون بالمعنى، ولم يلتزموا لفظ ابن خلدون،
 ويمكن أن يقال بأن تلك العبارة سقطت من طبعات المقدمة، أو ليست في المقدمة، بل في كتب ابن
 خلدون الأخرى.

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٩ - ٢٨١.

٥_ شرح لأبي القاسم علي ابن إدريس قصارة الحميري المتوفى سنة ١٢٥٩هـ بفاس.

٦_ تهذيب أوضح المسالك، لمحمد سالم علي، وأحمد مصطفى المراغي طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ.

٧_ منار السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبدالعزيز حسن، طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ.

وبعد هذه المقدمة الموجزة، لا بد من بيان الملامح العامة التي يتميز بها توضيح ابن هشام، ومكانته بين الشروح الأخرى، ومنهجه في النحو واللغة وشرح الألفية، وأوجه الانتقاء والخلاف مع شرح الشاطبي:

١_ سلك ابن هشام في شرحه، الترتيب الذي سلكه ابن مالك غير أنه خالفه في بعض الأبواب، فقد قسمه إلى فصول تبعاً لما يقتضيه جمع المادة وتنسيقها، وقد صرح ابن هشام بذلك قائلاً: "وربما خالفته في تفصيله وترتيبه" (١).

٢- لا يذكر ابن هشام في توضيحه، أبيات الألفية عند شرحها، ولم يكن ذلك إلا في بعض المواضع، والأبواب كما في:

كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَلَا

(١) أوضح المسالك، المقدمة ٣/١.

وباب الحال^(١) والبيت هو:

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ

وباب^(٢) الحال كذلك، والبيت هو:

وَيَكْتُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوِلٍ بِلَا تَكْلُفٍ

وباب التمييز^(٣)، والبيت هو:

يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

أما في بقية الأبواب فإنه يشرحها مباشرة بلا ذكر البيت.

١- استشهد كثيراً بالشعر^(٤) والقرآن الكريم^(٥)، والقراءات، والحديث

الشريف^(٦).

٢- جعل همه - بناء على ما قال في المقدمة- : " أن يسعف طالبي

الألفية بمختصر يقاربها ليعقل من شواردها، ويوضح معانيها " لأنها

- على قوله - : " كتاب صغر حجماً، وغزر علماً، غير أنه لإفراط

الإيجاز، قد كان يعد من جملة الألغاز " ^(٧).

(١) المصدر السابق ٢/٢٩٥.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ٢/٣٠٠.

(٣) نفسه ٢/٣٦٥.

(٤) نفسه ١/١٩١، ١٨٩، ٣/٨٩.

(٥) نفسه ١/٥١، ٨٠، ٤/٣٥.

(٦) نفسه ٣/٥١، ١٨٣، ٣٣٦.

(٧) المصدر السابق ١/٣.

٣- لا يذكر الأبيات كاملة عند استشهاده، فكثيراً ما يذكر أنصافها من

ذلك:

أ_ قول كثير عزة:

وَعَزَّةٌ مَمَطُولٌ مُعْنَى عَرِيمُهَا (١)

ب_ قول سماعة النعامي:

عَسَى اللَّهُ يُعْنَى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ (٢).

منهج ابن هشام في أوضح المسالك:

لكل عالم منهج خاص به يسلكه للوصول إلى ما يريد تحقيقه، ولو تتبعنا مؤلفات العلماء ومصنفاتهم لوجدنا ذلك واضحاً من خلال بحثهم وترتيبهم والطريقة التي يعرضون بها موادهم.

ولابن هشام في هذا المصنف منهج يعرض بموجبه ما يريد توضيحه وشرحه من أبيات الألفية، وإن هذا - وإن اختلف في الشكل والعرض - لا يختلف في المضمون والمعنى عما سلكه شراح الألفية.

(١) أوضح المسالك ١٩٥/٢. والبيت سار مسير الشمس، وصدرة:

فَقَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَى عَرِيمَهُ

انظر: ديوان كثير عزة: ص ١٤٣.

(٢) نفسه ٣٥٨/٤، وسماعة هو ابن أشول النعامي، له ذكر وأخبار في الأغاني لأبي الفرج: ٣٢٦/٢.

والبيت أول اثنين، ثانيهما قوله:

هَجَفَ تَحَفُّ الرِّيحِ فَوْقَ سِبَالِهِ لَهُ مِنْ لَوِيَّاتِ الْعُكُومِ نَصِيبُ

وعجز الأول هو قوله:

بِمَنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقد نسبا إلى غيره، وفي رواياتهما بعض اختلاف أنظر كل ذلك في تعليقات الدكتور محمد الدالي على كامل أبي

العباس: ٢٥٤/١، وفيما جمعه الدكتور يحيى الجبوري من شعر هدبة بن الخشرم العذري ص ٨١_٨٢

والملاح العامة لهذا المنهج تتمثل في أنه:

١- يذكر ضمن أبواب الألفية فصولاً، ومسائل يوضح فيها أموراً لم يتطرق إليها خلال البحث.

ومما تجدر الإشارة إليه في ذلك هو أن المسألة تختلف عن الفصل بأن يذكر في المسألة آراء النحاة وخلافاتهم، ولا نجد مثل ذلك تحت كلمة فصل.

لقد كان تقسيم ابن هشام لأبواب الألفية عند شرحها إلى فصول ومسائل كثيراً ، لا يخلو منه باب، من ذلك أنه:

أ_ أورد في باب أفعال المقاربة تسعة فصول ومسألتين، وقال في أحد هذه الفصول:

" تتصل ما الزائدة بهذه الأحرف إلا " عسى ولا " ، فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل " (١) .

ب_ وقال في فصل من فصول باب الاستثناء (٢):

" الاستثناء بخلا وعدا وجهان: أحدهما: الجر على أنهما حرفا جر،

والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان؛ لوقوعهما موقع إلا " .

(١) أوضح المسالك: ٣٤٧/١ .

(٢) نفسه ٢٨٨/٢ .

أما استعماله للمسائل فمثل ما جاء في:

١- باب المقصور والممدود من قوله (١):

مسألة: أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله:

لا بد من صنعا وإن طال السفر

واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة، فأجازة الكوفيون متمسكين

بقوله:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاهُ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

ومنع البصريون، وقدروا الغناء في البيت مصدرا لغانيت، لا مصدرا

لغانيت.

قال ابن هشام: وهو تعسف.

أ_ في باب الإمالة (٢) ذكر في المسألة ما ذهب إليه ابن عصفور في

مقربه قائلا:

" مسألة: ذكر ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة ..."

وفي مسائل أخرى ذكر آراء النحاة مثل: الفارسي (٣)، ويونس (٤).

٢- كلمة تنبيه، تنبيهان، تنبيهات.

(١) أوضح المسالك: ٢٩٥/٤-٢٩٧.

(٢) المصدر السابق: ٣٥٧/٤.

(٣) نفسه: ٣٢٣/٢.

(٤) نفسه: ٨١/٣.

كما فعل الشاطبي يستخدمها للإشارة إلى بعض الآراء والمسائل
النحوية التي لا لم يرد ذكرها في الأصل، ولمذاهب النحاة التي يريد
عرضها وتوضيحها، من ذلك:
أ_ قوله عند ذكر بيت الفرزدق:

كَم خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَعَمَّةٍ فِدَعَاءَ قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

تنبيهه^(١):

بجر عمّة وخالة على أن كم خبرية، وبنصبهما فقيّل أن تميما تجيز
نصب مميز الخبرية مفرداً، وقيل على الاستفهام التهكمي.
ب- وقوله في باب الاشتغال:

" تنبيهات^(٢): الأول: ...

الثاني: لم يعتبر سيبويه إبهام الصفة مرجحاً للنصب ..."

٣- يتعقب الناظم في بعض المواضع منها أنه:

أ_ قال في باب العلم^(٣):

" وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية "،
فرد ابن هشام هذا الرأي قائلاً: " وليس كذلك ".

(١) أوضح المسالك ٢٧١/٤.

(٢) السابق ١٧٠/٢.

(٣) نفسه ٢٤.

ب- وقال في باب اسم الفاعل (١)، من العدد:

زعم الأخفش وقطرب والكسائي أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني

نحو: خامس خمسة، ثم قال: " وزعم الناظم أن ذلك جائز في (ثاني) فقط".

ج- باب المبتدأ والخبر (٢):

" لا بد للوصف المتقدم وهو مبتدأ من تقدم نفي أو استفهام، ولا حجة لهم

في قوله:

خبيّر بنو لهبٍ...

خلافاً للناظم وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به

عن الجمع لأنه على (فعيل) فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَأْتِكُمْ

بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

٤- يتابع البصريين في أكثر آرائه ويقف إلى جانبهم مخالفاً الكوفيين

فيما ذهبوا إليه، من ذلك ما ذكره في باب المعرف بالأداة (٣)، ومع ذلك لم

يغفل آراء الكوفيين وتأييده إياهم في بعضها، منها أنه: كان يجوز مع

الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، والعطف على الضمير

(١) أوضح المسالك ٢٦٤/٤.

(٢) أوضح المسالك ١٨٧/١.

(٣) السابق ٩٨/١.

المتصل المخفوض من غير إعادة الخافض كقراءة حمزة: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضة بالباء (١).

٥- على الرغم من وقوفه إلى جانب البصريين والكوفيين، ومعارضته لهم في بعض الآراء في أكثر المسائل، إلا أنه أحياناً كان يسرد تلك المسائل النحوية ويورد مذاهب النحاة وآراءهم بلا تأييد أو معارضة، كما في باب التعجب، باب التوكيد، وباب العطف، والبدل وغيرها.

٦- يوضح آراءه خلال البحث من ذلك:

أ- قوله في لن (٢): " لا تقع دعائية خلافا لابن السراج، وليس أصلها

(لا) فأبدلت الألف نوناً خلافاً للخليل والكسائي.

ب- تعقيبه على مواضع أخرى بمثل:

" الأول أرجحها " (٣)، أو " هو تعسف " (٤).

(١) أوضح المسالك ٣/٣٩٣.

(٢) المصدر نفسه ٤/١٤٩.

(٣) السابق ٤/٤٦.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٦٠.

ثالثاً: شرح ابن عقيل:

يمتاز " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " بوضوح العبارة، وقربها من أذهان القارئ، والناشئة، يصلح لهم أكثر من صلاحه للمتخصصين، ولذلك تفوقت عليه الشروح الأخرى كتوضيح ابن هشام، والمرادي، والشاطبي، والأشموني، لاتصافها بالشمول، والاتساع، والبسط. ولكن لا يعني هذا ضعف شرح ابن عقيل، وعدم صلاحيته للدراسة أو جعله مرجعاً للبحث، بل العكس من ذلك هو الصحيح، فإنه جاد بكثير من الفوائد مما جعله مشهوراً بين شروح الألفية المتقدمة والمتأخرة؛ لسهولة فهم العبارة.

فأصبح الشرح الذي أرشد المتعلمين إلى معرفة المراد من الألفية، وتفسير مفرداتها، ومضامينها.

ولا غرابة فقد وصفه شيخه " أبو حيان " بما يستحق من مكانة نحوية ولغوية، فقال عنه: " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل " (١).

أما من حيث التأثير والتأثر، والملاح، العامة لهذا المؤلف فتتضح في:

١- اختلاف موقف ابن عقيل من آراء ابن مالك وابنه:

(١) شرح ابن عقيل، المقدمة ص ١.

لقد تأثر ابن عقيل بابن مالك في آرائه، فتابعه، ودفع عنه هجوم ابنه عليه، مثبتاً عليه الخطأ والسهو، وكثيراً ما كان يقرن آراءه في الألفية بما جاء به في التسهيل، من ذلك:

أ- أنه تابعه في إعمال المصدر ^(١) ، فقد ذهب ابن عقيل إلى أن:

المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، ومجرداً "منونا"، ومحلى بأل، وإعمال المضاف أكثر من المنون، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بأل. ثم قال: ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى بأل في بيت الألفية:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

ب- في باب النائب عن الفاعل ^(٢) عند شرحه بيت الألفية:

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر كظن وأخواتها، أو إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب ظن، وإقامة الثاني والثالث في باب أعلم.

ثم قال: نقل ابن المصنف الاتفاق على منع إقامة الثالث.

(١) ابن عقيل ٧٦ / ٢.

(٢) نفسه ٤٣٥ / ١.

قال ابن عقيل رداً على ابن المصنف: "وليس كما زعم، فقد نقل غيره الخلاف في ذلك فتقول : أَعْلِمُ زيدا فَرَسَكَ مسرج".

ج- وتعقب الناظم في كتابه " التسهيل " مؤيدا ما ذهب إليه، ومعارضاً ابنه بدر الدين، فقال في باب إعمال اسم الفاعل^(١) : إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً لوقوعه حينئذ موقع الفعل. هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم قوم منهم الرماني أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل. والعجب أن هذين المذهبيين ذكرهما المصنف في " التسهيل ".

ثم قال ابن عقيل: وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً باتفاق. وقال في باب المفعول المطلق^(٢) :

وَحَدَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اِمْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَّسَعٍ

" وقال ابن المصنف: إن قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) سهو منه لأن قولك: ضرباً زيدا، مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً، كما

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٩٠.
(٢) السابق ١ / ٤٧٧.

سيأتي، ليس بصحيح، وما استدرك به دعواه من وجوب حذف المؤكد (بما سيأتي) ليس منه ..."

د- تعقب الناظم أيضاً، فقال في باب الاستثناء⁽¹⁾: وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف.

٢- اتضح أسلوب ابن عقيل في شرح الأبيات، بإيراد البيت الواحد أو البيتين، ثم يبدأ بالشرح بأسلوب تعليمي واضح ومبسط، يتضمن منهجاً في البحث العلمي.

ففي باب " إن وأخواتها" ذكر ابن عقيل بيت الألفية:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ لَأَمْ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَّرَ⁽²⁾

باحثاً فيه الأمور الآتية:

أ- إعراب البيت بشيء من الاختصار.

ب- شرح القواعد النحوية التي تتمثل في البيت، وتوضيح ما يتضمنه

من آراء.

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٥١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٩.

ج- ذكره للشاهد في البيت، وهو ما يدور حوله البحث من المسائل

النحوية.

د- استشهاده بأبيات شعرية على ما يذكره من آراء فيقول:

"يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة..."^(١) ، ثم يقول في موضع آخر: "ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن، فلا تقول: "لعل زيدا لقائم" ، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن، وأنشدوا:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^(٢)

ه- أو بآيات قرآنية، كما في باب "ظن"^(٣)

يقول: ومثال وجد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ

[الأعراف ١٠٢]

و- توضيحه المفردات اللغوية الواردة في بيت الشاهد، كقوله في

الشاهد :

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لِلأَمْثَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

(١) المصدر السابق / ١ / ٣١٠.

(٢) نفسه / ١ / ٣١٠.

(٣) ابن عقيل / ١ / ٣٥٦.

"إن" إذا أُجريت على ما هو ظاهر، فالهمزة مكسورة لان اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة. تسليماً : أراد به التسليم على الناس".^(١)

وفي الشاهد: ^(٢)

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أعطى لهذا الشاهد تفسيراً لبعض المفردات، وبيانا لمواقع بعض الكلمات الإعرابية. مع إعطاء المعنى العام لهذا الشاهد باختصار.

٣- وقوف ابن عقيل في مؤلفه هذا موقف المعتدل، وسطا بين الإيجاز والإطناب عن الموضوع الواحد، فلا ينتشعب كلامه في موضوعات متعددة وتضيع الفائدة، كما ابتعد عن الإيجاز الذي لا يستوفي التوضيح، فيتترك بعض الموضوعات والمسائل الهامة فلا يستطيع التوصل إلى المضمون.

٤- موقفه من علماء النحو واللغة، وأصحاب المدارس النحوية موقف المستعرض لبعض آرائهم في المسائل، وخلافاتهم في بعضها الآخر: من ذلك أنه:

(١) ابن عقيل ٣٦٨/١.
(٢) المصدر السابق ٣٤٧/٢. والبيت لزيد الأعجم في ديوانه ص ١٠١، والعجب أن القافية ثمة مقيدة، ولم أجد رواية النحاة.

أ- قال في باب كان وأخواتها (١):

حذف النون من "كان" نحو ((لم يك)) هو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه، ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاتها ساكن فلا تقول: لم يك الرجل قائماً، وأجاز يونس ذلك، وقد قرىء شاذاً: " لم يك الذين كفروا " .

ب- ذكر ابن عقيل الكثير من آراء علماء النحو واللغة في معظم أبواب الكتاب كاسم الإشارة، والضمير، المعرب والمبني، وكذا المدارس النحوية "البصرية، والكوفة، وبغداد، والأندلس".

لقد حرص ابن عقيل على تصوير آراء البصريين ولا سيما سيبويه حين يخالفهم ابن مالك، ويرجح آراءهم من ذلك ما ذهب إليه ابن مالك من إعراب الأسماء الستة بالحروف، فقال ابن عقيل:

أ- في باب الأسماء الستة (٢):

" وذهب سيبويه إلى إعرابها بحركات مقدرة على الحروف: الواو، والياء، والألف " وبرأي سيبويه أخذ ابن عقيل.

ب- في الضمير اختار ابن مالك اتصال الضمير في كنهه، وختنتيه، واختار سيبويه الانفصال أما ابن عقيل فقال:

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٤٠.

"ومذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم" (١).

ج- في باب اسم الإشارة (٢) قال ابن عقيل:

يشار إلى المفرد المذكر "بذا"، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة. وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

٥- جمعه بين الأسلوبين "العلمي والتعليمي"، هذا الجمع الذي أتت منه شهرة ابن عقيل في كتابه هذا، وبدأ اهتمام العلماء به واضعين عليه الشروح والحواشي، والتعليقات، وكان في مقدمتهم: "محمد محيي الدين عبدالحميد" الذي حقق هذا الكتاب.

وألفت الشروح والحواشي على شرح ابن عقيل (٣) أشهرها:

أ- شرح للشواهد - لمحمد بن أحمد بن محمد بن غازي المكناسي المتوفي سنة ٩١٨ هـ. مخطوط.

ب- شرح لابن الميلة، المتوفى حوالي سنة ١١٠٠ هـ.

ج- حاشية لمحمد بن محمد بن أحمد الشافعي.

(١) شرح ابن عقيل ٩٢ / ١

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١١٣ / ١

(٣) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٨٢، ٢٨٣.

د- حاشية لأحمد بن أحمد السجاعي^(١) المتوفى سنة ١١٩٧هـ، أكملها سنة ١١٧٨هـ. طبعت عدة طبعات في بولاق سنة ١٢٧٠هـ، سنة ١٢٨٢هـ، ١٢٨٦هـ وطبعة بالقاهرة ١٢٩٨هـ، و١٣٠٦هـ، وعليها تقارير لمحمد بن محمد الأنبائي^(٢) المتوفى سنة ١٣١٣هـ، وكانت هذه التقارير قد طبعت في بولاق سنة ١٢٩٦هـ.

ه- حاشية لمحمد الخضري الدمياطي المتوفى سنة ١٢٨٨هـ، ألفها سنة ١٢٥٠هـ. طبعت في بولاق ١٣٠٢هـ، و١٣١٢هـ.

و- شرح للشواهد لعبد المنعم الجرجاوي المتوفى سنة ١١٧٥هـ طبع في القاهرة سنة ١٢٨٠هـ، ١٢٩٥هـ، وعلى هامشه شرح للشواهد لمحمد قطة العدوي^(٣) - الذي كان قد طبع وحده في بيروت سنة ١٨٧٢م.

ز- حاشية لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ. ، سماها " السيف الصقيل على شرح ابن عقيل " ^(٤).

ح- شرح لمحمد الداودي، ألفه في سنة ١١٣٦هـ.

ط- القول الجميل، لأحمد بن عمر القاهري الأسقاطي الحنفي، المتوفى سنة ١١٥٩هـ.

(١) سماها ((فتح الجليل على شرح ابن عقيل)) طبعت في المطبعة العامرية سنة ١٣٠٧هـ .
 (٢) طبعت تقارير الأنبائي على حاشية السجاعي في المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٤هـ .
 (٣) اسمه: ((فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل)) للعدوي، وهو من علماء القرن الثالث عشر الهجري.
 (٤) راجع حاجي خليفة، كشف الظنون ١: ١٥١.

رابعاً - شرح الأشموني:

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (١):

أسهم الأشموني بمؤلفه هذا مع بقية الشراح، وعلماء العربية في نشر نحو ابن مالك وألفيته، ذاكراً من خلال ذلك آراء العلماء، وما جاءوا به من مسائل في النحو واللغة.

ولا بد من إيضاح الملامح العامة التي يتميز بها هذا العالم ومؤلفه: "منهج السالك" لبيان مكانته بين شروح الألفية الأخرى عامة وشرح الشاطبي خاصة:

١- التزم الأشموني على الرغم من ميله لمذهب البصرة منهجاً وسطاً أسوة بالشاطبي، وابن مالك، فكان يأخذ من كل طرف، ولا ينكر آراء المدارس الأخرى.

لقد استشهد الأشموني بآراء البغداديين، وأيدهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء، وما جاء به علماءهم من مسائل في النحو واللغة مصححاً مذهبهم. كما أخذ بمذهب الكوفيين، والأندلسيين ووقف إلى جانبهم، أذكر من ذلك:

أ- بصريته:

قال في باب الفاعل (٢): "ذهب الجمهور من البصريين، إلى منع تقديم الفاعل المحصور بإلا وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير".

(١) حقيقه وشرح شواهد: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط البابي الحلبي
(٢) شرح الأشموني ٢/ ١٨٦.

وقال في باب النائب عن الفاعل ^(١): "هذا مذهب سيبويه".

وقال في باب حروف الجر ^(٢): "والصحيح الجر برب المضمر، وهو مذهب البصريين".

ب- كوفيته:

لم يهمل ما جاء به علماء الكوفة من آراء ومسائل، وإنما استشهد بها، وصحح بعضها بمخالفته المدرسة البصرية، من ذلك:

أنه قال في باب المعرب والمبني ^(٣):

"بناء الماضي مجمع عليه، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم: لتقم، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة".

وفي باب الاستثناء ^(٤):

أيد الكوفيين، ووقف إلى جانبهم مخالفا البصريين في رأيهم، فقال: "لم يجوزه البصريون، ولكن الصحيح جوازه".

وقوله: "أجازه الكوفيون، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر، ومن

الفصل" ^(٥).

(١) شرح الأشموني ٢ / ٢٢٤.

(٢) السابق ٣ / ٣٤٠.

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٢.

(٤) نفس المصدر ٢ / ٤٩٨.

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٣٣١.

واستشهد برأي الكسائي الكوفي في باب " تعدي الفعل ولزومه" (١) .

وقال في موضع آخر: " فمنعه البصري، وأجازه الكوفي، وهو الصحيح" (٢).

ج- موقفه من مدرسة بغداد:

قال في باب الابتداء^(٣): ناقلاً رأي ابن الشجري.

"واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني، وابن الشجري بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً".

واستشهد بابن الشجري البغدادي النحوي أيضاً في باب الحروف المشبهة^(٤) بليس، وعمل لا

في المعرفة، مستشهداً بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا^(٥)

د- الأشموني والأندلسيون:

لقي علماء الأندلس نصيبهم عند الأشموني فيما استشهد به من آراء، ونقل في مؤلفه مذاهبيهم.

أ- قال في باب الحال^(٦): منع ابن عصفور، تعدد الحال المفرد، وغير المفرد ما لم يكن

العامل فيه أفعل التفضيل نحو: " هذا بسرا أطيب منه رطباً".

(١) شرح الأشموني ٢ / ٢٧١.

(٢) نفسه ١ / ١٤٨.

(٣) المصدر السابق ١ / ٢٩٩.

(٤) المصدر السابق ١ / ٤٢٠.

(٥) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه، ص ١٨٦.

(٦) شرح الأشموني ٣ / ٧٦.

ب- كما استشهد بآبن عصفور في باب الفاعل^(١)، وبأبي على الشلوبين الأندلسي في

باب التمييز^(٢). وبأبي حيان النحوي بذكره كتاب الارتشاف^(٣).

٢- كثرت عنده الظواهر التي يلمسها المنتبع لشرحه مثل: ذكره تنبيهاته^(٤)، وخواتيمه^(٥)

نقولات، وتعليقات، وتحليلات، وتعليقات متنوعة على آراء النحاة ومذاهبهم،

واحتجاجاتهم مع نظرات خاصة في المسائل، أذكر منها:

أ- باب حروف الجر " مذ ومنذ " ^(٦).

قال فيه: تنبيهات:

الأول- أكثر العرب على وجوب جرّها للحاضر.

الثاني - أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مذ عند ملاقة الساكن، نحو: " مذ

اليوم".

الثالث - بقي من حروف الجر رب.

ب- باب الموصول ^(٧):

قال في حذف العائد المتصل ان انتصب بفعل أو وصف:

تنبيهان:

(١) شرح الأشموني ٢ / ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٥٥.

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣٤٠.

(٤) المصدر السابق ١ / ١٠١.

(٥) المصدر السابق ٣ / ٣٥٩.

(٦) المصدر السابق ٣ / ٣٠٨.

(٧) المصدر السابق ١ / ٢٠٧.

الأول: في عبارة الناظم أمور منها:

١- شرط جواز حذف العائد أن يكون متعينا للربط، قاله ابن عصفور.

٢- ظاهر عبارته أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (أل) والذي هو

صلتها، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة (أل) لا يجوز حذفه.

الثاني: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده، والعطف عليه خلاف أجازة الأخفش،

والكسائي، ومنعه ابن السراج، وأكثر المغاربة.

أما الخاتمة فإن الأشموني ينهى كل باب بخاتمة يلخص فيها ما جاء في الباب، أو يذكر

فيها أموراً ومسائل أخرى لم يذكرها. من ذلك:

أ- المضاف إلى ياء المتكلم^(١):

قال: في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب:

أحدهما: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة.

الثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة.

الثالث: مبني.

الرابع: أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني.

قال الأشموني: "وكلا المذهبين بين الضعف". ويقصد بهما المذهب الثالث والرابع.

(١) شرح الأشموني ٣ / ٣٥٩.

٤- يعد منهج السالك للأشموني كتابا جامعا لآراء العلماء. فقد نقل كثيرا من أقوالهم

أذكر من ذلك على سبيل الاستشهاد:

أ- اسم الموصول أي ^(١) قال:

حكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها. ثم قال عن إعرابها: وبعض النحاة - أي

الخليل ويونس ومن وافقهما - أعرب أيا مطلقا، وإن أضيفت وحذف صدر صلتها.

ب- كان وأخواتها ^(٢) "ومنع سبق خبر ليس اصطفي".

قال: هو رأي الكوفيين، والمبرد، والسيرافي، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني، وأبي علي في

الحلييات: لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية.

(١) شرح الأشموني ١ / ١٩٧.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٥٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذه الرسالة، ووفقني إلى هذا البحث، فكتاب المقاصد الشافية يعد من أبرز وأهم الشروح التي كتبت على ألفية ابن مالك، وشهرة مؤلفه وجلالته، وإبداعه في طرح المسائل النحوية، ومناقشتها بشكل مميز يزخر بالفوائد والشرائد، مما جعل هذا الكتاب يأخذ طابعا مميزا، وخلصت في عملي في الدراسة إلى عدة أمور منها:

أولاً: الإمام الشاطبي عالم كبير من علماء الأمة الإسلامية، أخذ عن مجموعة كبيرة من الشيوخ، وتلمذ عليهم، ونهل من علومهم، فكانت حصيلة ذلك كتب ومؤلفات شرقت وغربت، وأتت عليها القاصي والداني، حملت علما غزيرا، ومنهجاً سديداً، وبعض كتبه انفرد الشاطبي بأفكارها ككتابه الموافقات، وقد رأينا ثناء العلماء على كتبه.

ثانياً: عاش الإمام الشاطبي في عصر كان مليئاً بالتقلبات السياسية، وكان عصر بذخ وترف، ولكنه كان عصر ازدهار ثقافي.

ثالثاً: اختلفت مناهج شرح الألفية، وتعددت طرائقهم، وقد أشرت إلى مناهج أربعة من شرح الألفية: ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، وبيننا أوجه الالتقاء والافتراق بين شروحهم وشرح الشاطبي الموسوم بالمقاصد الشافية.

رابعًا: يعتبر كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية موروثا علميا كبيرا في جانب النحو، يجمع أقوال النحاة باختلاف عصورهم ومراتبهم العلمية، ويجلي لنا المدارس النحوية، ومذاهبها، فقد استعرض كما هائلا من هذه الأقوال.

خامسًا: يحوي الكتاب بين دفتيه الشواهد النحوية والحديثية والشعرية، فهو يعد موسوعة نحوية لهذه الشواهد، وكان الشاطبي من المحتجين بالأحاديث النبوية لإثبات القواعد النحوية، مع مراعاة شروط وضعها.

سادسًا: تبين لي من خلال هذا البحث أن الشاطبي معتدل في أحكامه، منصف في اختياراته، متحرر في اجتهاداته، يحاول أن يستعرض أكبر قدر من أقوال النحاة، ليستضيء بها في أحكامه وترجيحاته، مطبقا عليها المعايير النقدية النحوية، ومرتفعا عن أسلوب التعنت والتقليد الأعمى.

وبالجملة فكتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية يعد من أنفس كتب النحو، وأعظم الشروح التي كتبت على ألفية ابن مالك. وأسأل الله أن يجعل عملي هذا متقبلا.

ثبت المصادر والمراجع

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الانصاري، القاهرة،

١٣٨٤هـ/١٩٦٤م

- أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين محمد بن عبد الله ابن الخطيب، تح محمد

عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، تح رجب عثمان

محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، أحمد بن محمد التلمساني المقرئ، تح

مصطفى السقا وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح

عبدالعالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢.

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء...، للدكتور محمد عيد، عالم

الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.

- أصول النحو العربي، محمد نحلة، دار العلوم العربية، ط١، ١٩٨٧م.

- الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح مشهور حسن آل سلمان،

الدار الأثرية، عمان، ط ٢، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)،

خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ٧، ١٩٨٦ م.

- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح سميح جابر، دار الفكر، بيروت، ط ٢

- الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح محمد أبو

الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.

- الاقتراح، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة دار المعارف النظامية،

حيدرآباد الدكن.

- ألفية ابن مالك، مكتبة الأستانة، اسطنبول، نسخة مصورة، عن طبعة، ١٨٩٢.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، الوزير القفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة،

١٩٥٠ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية، ط ٣، ١٩٧٢ م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح محمد محي الدين عبد

الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، بغداد، مكتبة المثني. د.ت
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- برنامج المجاري، محمد المجاري، تح محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.
- بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٤ م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، تح محمد المصري، دار سعد الدين دمشق، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي الحسيني، تحقيق عدة أساتذة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب وآخرين، دار المعارف
- تاريخ الإسلام، الإمام الذهبي، تح عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠

- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح علي البجاوي، البابي الحلبي، القاهرة.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط ٧، ١٩٩٨ م.
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، البابي الحلبي، دط، دت
- تمرين الطلاب في إعراب ألفية ابن مالك، خالد الأزهرى، البابي الحلبي، دط، دت
- جامع الشروح والحواشي، عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١،

٢٠٠٤

- حاشية الشمي على مغني اللبيب، محمد الشمي، البابي الحلبي، دط، دت
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، البابي الحلبي، دط، دت
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، السيوطي، تح علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨.

- الخصائص، ابن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة

الأولى. دت.

- درة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي، تح محمد

الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس، دط، دت.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبو سعيد السكري، تح محمد حسن آل ياسين،

مكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨ م.

- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

الأولى، ١٩٩١.

- ديوان الفرزدق، تح إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٣ م.

- ديوان النابغة الجعدي، تح واضح الصمد، دار صادر، ط ١، ١٩٩٨.

- ديوان زياد الأعجم، تح يوسف بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣ م.

- ديوان كثير عزة، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- ديوان مسكين الدارمي، جمع خليل العطية، وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصرى

بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٠

- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه، تح محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى

البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤ م.

- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تح محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت
- سيويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تح محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم، اعتنى به محمود سليم اللبائدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٣١٣.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دت، دط.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
الطلائع، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٩.
- شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
الطلائع، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٩.
- شعر هدبة بن الخشرم، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية،
١٩٨٦.
- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النايلة، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- الصاحبى فى فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي،
القاهرة، ١٩٨٦.
- صحيح البخاري، الطبعة السلطانية، استنبول، ١٣١٣. نسخة مصورة عنها فى دار
المنهاج، جدة
- صفة جزيرة العرب، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، ليدن، دط،
١٨٨٢م.
- الضرورة الشعرية فى النحو العربى، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،

الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

- طيبة النشر في القراءات العشر. ابن الجزري، تحقيق محمد تميم الزعبي، دار الهدى،

المدينة المنورة، الكعبة الأولى، ١٩٩٤.

- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، صححه محمد عظيم الدين، دائرة

المعارف الهندية، حيدرآباد، الهند، ١٩٦٤.

- فتاوى الإمام الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح محمد أبو

الأجفان، تونس، ط ٢، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب،

وابن باز، دار الفكر، مصورة عن طبعة السلفية.

- فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،

١٩٩٤.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، محمد

عبدالحی بن عبد الكبير الكتاني، تح إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

١٤٠٢هـ.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي

- جراح الصباح، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغني، سهير محمد خليفة،
الطبعة الأولى. ١٩٨٢.
- الكامل، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة،
١٩٩٧
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،
١٩٨٨.
- كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة
دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت،
١٩٨٢.
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق،
الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، ١٩٠٠م
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محب الدين
الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٧.

- لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،
١٩٥٦.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي
النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، بغداد، ١٩٥٥
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، دط، دت.
- معاني القرآن، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة
الأولى، ١٩٩٤.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، دط، دت
- معجم المؤلفين (تراجم مصنفين الكتب العربية)، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بغداد،
طبعة مصورة، دت.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط٨، ١٩٩٧/١٤١٨.

- المعيار المعرب والجامع المغرب، الونشريسي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق علي وافي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثالثة، دت.
- منهج السالك = راجع شرح الأشموني
- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ط ١، ١٩٩٧م.
- الموسوعة العربية الميسرة، محمد شفيق غريال، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٥.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد التلمساني المقرئ، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة،
الطبعة الرابعة، ١٩٩٧.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا السوداني التنبكتي، تح علي عمر، مكتبة
الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق مجموعة من المستشرقين.

Abstract

The Grammarian As Shatibi in the light of his commentary of Ibn Malik's
Alfiyya

Prepared by: Mutambai Rajab Haroon

Adviser: Dr. Nasir Ibrahim Al No'aimi

The researcher in this thesis presents the endeavors of Imam Abi Ishaq As Shatibi, the Grammarian, in his valuable book *Al Maqasid As Shafiya fi Sharh Al Khulasat il Kafiya*.

The treatise is divided into three sections, each further divided into chapters. Section 1 is about the life and times of As Shatibi. This section is comprised of two chapters. The first is a biography of the author, his upbringing, his teachers and students, his eulogy by the scholars, his works, and finally his death. The second chapter of this section deals with the political, social and academic realities of his time.

Section 2 deals primarily with his work *Al Maqasid As Shafiya* and its importance to the field of grammar and other related subjects. This section contains two chapters, the first being a concise exposition of the various different commentaries on the alfeyah and the second being the importance of *Al Maqasid As Shafiya*, the influences of earlier scholars on the author, and the author's influence on subsequent generations.

Section 3 deals with the methodology of As Shatibi in his book. The first chapter of this section focuses on the methodology of As Shatibi in the principles of grammar. The second chapter is about his methodology vis a vis textual evidence in grammar. And finally the third chapter deals with As Shatibi's own school of Grammar.

The epilogue of this research points towards some very important conclusions that the researcher concluded along with recommendations and suggestions for further research and study.